جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

طرق تسيير مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية

دراسة حالة: بنك – BADR و كالة 541 تيارت – خلال الفترة 2021 - 2022

إعداد الطالبين:

- مشكور عبد القادر
- قامير بن يخلف

الأستاذ المشرف:

- د. ميدون سيساني

لجنة المناقشة :

أعضاء اللجنة	الرتـبة	الصفة
سدي علي	أستاذ التعليم العالي"أ"	رئيسا
ميدون سيساني	أستاذ محاضر"أ"	مشرفا
ساعد محمد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا أول
بلعيد شكيب	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا ثاني

السنة الجامعية 2021 / 2022

شكر

الشكر لله عز وجل الذي لا يضاهيه شكر و بنعمته تم هذا العمل المتواضع

و يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني، أرشدني، وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا العمل بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحله، وأشكر على وجه الخصوص أستاذي الفاضل الدكتور سيساني ميدون لقبوله الإشراف على هذه الدراسة وعلى مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلى إختيار العنوان و الموضوع.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين ساهموا بتوجيهاتهم ونصائحهم والأساتذة المناقشين وأيضا عمال الإدارة، و أتقدم بالشكر إلى عائلتي الأب الغالي و الأم الحنونة والإخوةوكل أفراد الأسر ة الكريمة والأصدقاء الذي ساعدونا .

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة ، والفكر المستنير سيدنا وحبيبنا محمد خاتم النبيئين و المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا.

فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي الوالد الغالي و السند المتين حفظه الله وأطال في عمره وإلى من راعتني حتى صرت كبيرا أمي الغالية و الحنونة التي دائما تحثني على مواصلة الدراسة و النجاح حفظها الله و رعاها و أطال في عمرها.

إلى أستاذنا الدكتور سيساني ميدون

إلى كل أحبائي و أهلي و أسرتي

إلى أعز الأصدقاء

إلى من ساعدوني

إلى من دعمني معنويا

وإلى كل الأصدقاء بالدراسة وخاصة قسم العلوم الاقتصادية إلى الأساتذة الكرام وخاصة الأساتذة المناقشين

إلى إدارة قسم العلوم الاقتصادية و كل عمال القسم.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الهياكل	الصفحة
الشكل (01-01)	تقسيمات البنوك	15
الشكل (02-03)	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	80
الشكل (03-03)	الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية للاستغلال	81

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الهياكل	الصفحة
الجدول (01)	جدول النسب المالية المستخدمة في نموذج شيرورد Sherrord	.45
الجدول (02)	جدول تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها	46
الجدول (03)	جدول النسب المرجعية لطريقة رجال القرض	64
الجدول (04)	جدول ميزانية سنة 2021 جانب الأصول و الخصوم	85
الجدول (05)	جدول ميزانية سنة 2022 جانب الأصول و الخصوم	86

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	-أ-
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك والمخاطر البنكية	05
المبحث الأول: ماهية البنك	09
المطلب الأول: مفهوم البنك	09
المطلب الثاني: أنواع البنوك وأهدافها	21
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهميتها	16
المبحث الثاني: عموميات على الائتمان المصرفي	21
المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي	19
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي وأدواته.	21
المطلب الثالث: معايير منح الائتمان وإجراءات منحه	24
المبحث الثالث: مخاطر الائتمان في البنوك	29
المطلب الأول: الخطر والمخاطر البنكية	29
المطلب الثاني: تعريف المخاطر الائتمانية وأنواعها	33
المطلب الثالث: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية.	37

الفصل الثاني: التأصيل النظري حول مخاطر الائتمان البنكي	
المبحث الأول: الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان	43
المطلب الأول: الطريقة الكلاسيكية	43
المطلب الثاني: طريقة الأخصائيين Méthode des systèmes experts :	44
المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي	45
المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لقياس الخطر الائتماني	51
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأغراضه	51
المطلب الثاني: النسب المالية لقياس مخاطر قروض الاستغلال	52
المطلب الثالث: النسب المالية لقياس مخاطر قروض الاستثمار	58
المبحث الثالث: الطرق الحديثة لقياس مخاطر الائتمان	60
المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي	60
المطلب الثاني: طريقة رجال القرض	63
المطلب الثالث: طريقة الأنظمة الخبيرة system experts:	65
الفصل الثالث: قياس مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيارت	72
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	72
المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	75
المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:	77
المبحث الثاني: إجراءات منح القرض على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	82
المطلب الأول: استقبال ملف القرض	82
المطلب الثاني: خطوات اتخاذ قرار منح الائتمان	82
المطلب الثالث: تنفيذ عقد القرض	83

المبحث الثالث: قياس مخاطر قرض استثماري	85
المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي لقياس مخاطر الائتمان	85
المطلب الثاني: تحليل الجداول المعطاة باستعمال النسب المالية	87
المطلب الثالث: طريقة الأنظمة الخبيرة	89
خاتمة	96
قائمة المصادر والمراجع	100

مقدمة

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات وساطة مالية هدفها تجميع الودائع الممكنة من الأعوان الاقتصاديين وإعادة توزيعها في شكل قروض واستثمارات مختلفة.

إذ يعتبر نشاط الائتمان النشاط الرئيسي الذي تركز عليه إدارة البنك باعتبار أن العوائد المتولدة عنه تشكل النسبة الأكبر من مجموع العوائد.

لكن وكما هو مسلم به في بيئة الأعمال وجود عنصر حتمي وهو الخطر، إذ يتعرض نشاط الائتمان في البنوك إلى عديد المخاطر التي تؤثر على مردوديته وكذا إمكانية تسببه في نشوء مخاطر بنكية أخرى خاصة وأن البنك يقرض أموال مودعيه وأن عدم استرجاع أمواله يعتبر من بين أكبر وأهم أسباب تدهور المركز المالي للبنك مما يزيد من فرص إفلاسه.

ومن أجل تفادي ذلك يجب على القائمين على نشاط الائتمان محاولة التقليل من مستوى مخاطر الائتمان إلى أدنى حد ممكن وذلك باتباع الطرق والوسائل المتاحة في ذلك وذلك بالعمل على التنبؤ بالمخاطر الممكن نشوئها عند منح القروض عن طريق اتباع نماذج التحليل الائتماني في دراسة ملفات القروض، حيث يهتم هذا التحليل بالكشف عن أوجه المخاطر الممكن مواجهتها.

ولكن أمام حتمية انعدام درجة الخطر وجب على البنك قياس المخاطر المصاحبة لكل قرض بغرض اتخاذ القرار بشأن قبول منحه أو رفض منحه، لأنه لا يمكن للبنك العزوف نهائيا عن تقديم القروض، لذا أجريت الأبحاث في ذلك بغية استنتاج طرق وأساليب لقياس المخاطر الائتمانية وبالتالي المساهمة بقسط كبير في اتخاذ القرار الرشيد في ذلك.

لذا ستتمحور دراستنا حول اكتشاف طرق قياس المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر والعينة هنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 541 تيارت.

الاشكالية: إذن فالإشكالية الرئيسية الممكن صياغتها والتي سنحاول الإجابة عنها هي:

ما هي الطرق المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح و قياس مخاطر الائتمان ؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

– ماهية البنوك وأنواعها و ما هي أهم المخاطر التي تواجهها ؟

– ما هي أهم طرق قياس مخاطر الائتمان؟

– ماهي أهم الأساليب المتبعة من BADR تيارت بهدف التقليل من حدوث المخاطر الائتمانية؟

2- **فرضيات البحث** :

سننطلق في البحث بالإجابة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا تساهم إدارة المخاطر في التخفيض من مخاطر عدم سداد القروض المتعثرة.

الفرضية الثانية : يمكن للتحليل باستخدام النسب المالية أن تساهم في التحكم تفاديا للوقوع في مخاطر الائتمان.

الفرضية الثالثة: البنوك الجزائرية تستخدم طرق وأساليب في عملية منح القروض للتقليل من المخاطر والزيادة في الفائدة.

3- **أهمية البحث**:

– يعتبر نشاط الائتمان نشاط ذو ظواهر ومتغيرات كثيرة لذا يحظى بالكثير من الاهتمام من طرف الباحثين والأكاديميين.

– أهمية نشاط الائتمان بالنسبة للبنك التجاري وكإحدى مصادر التمويل بالنسبة للاقتصاد والمشروعات.

4- **الإطار الزماني والمكاني**:

أ- الاطار الزماني: دراستنا محصورة بالفترة الزمنية الممتدة من سنة 2021 / 2022حيث التزمت هذه الفترة بوجود عدة متغيرات أدت إلى وجود تأثيرات في القطاع البنكي الجزائري وزادت من مخاطر الائتمان كالأزمة المالية العالمية و ظهور جائحة الكوفيد التي أثرت على إقتصاد العالم ككل .

ب-**الإطار المكاني**: تمت هذه الدراسة في فرع بنك بدرBADR تيارت.

5-**أهداف البحث**:

تتمثل فيما يلي:

- دراسة المخاطر الائتمانية والتعرف عليها و معرفة كيفية التعامل معها.
- بيان أهمية التحليل المالي كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة
- التعرف على الأدوات الحديثة في قياس مخاطر الائتمان و معرفة تطبيقها
- تبيين مدى تطور البنوك الجزائرية في مواجهة المخاطر الائتمانية و ما هي الطرق التي تعمل بها.

6- **منهج الدراسة**:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج **الوصفي التحليلي** لتقرير الحقائق و استيعاب مكونات الموضوع و إدراكها وتحليل مختلف التقنيات الرياضية والبيانات والإحصائيات التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة، زيادة على دراسة حالة لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي ببنك البدر.

8- **الدراسات السابقة**:

توجد عدة دراسات في هذا المجال خاصة الدراسات العليا نذكر أهمها :

- **دراسة خالد محمود الكحلوت** "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني".وهي مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، مقدمة إلى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطيني بتاريخ 2005/09/11. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العامة في فلسطين على التحليل المالي كوسيلة من اجل اتخاذ القرار الرشيد بخصوص الائتمان.

- **دراسة زناد سوهيلة** بعنوان ادارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، السنة الجامعة 2019-2020 حيث قامت هذه الباحثة بتسليط الضوء على كيفية ادارة المخطر في البنك الخارجي الجزائري و أهم الأساليب المطبقة.

- فيلالي طارق" تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس2016 -2017.

هدفت الدراسة الى تحديد مناهج قياس المخاطر الائتمانية سواء تلك المستعملة حاليا من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر أو حتى الطرق الحديثة التي يمكن اقتراحها مستقبلا وهذا من أجل تسهيل مهمة هذه البنوك في اتخاذ القرار الائتماني، وتوصلت الى أنه يمكن اقتراح تعميم هذه الطرق الأخصائية على مستوى البنوك التجارية العاملة في الجزائر عموما وعلى مستوى بنك الجزائر الخارجي على وجه الخصوص باعتباره محل الدراسة.

9- هيكلة الدراسة :

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى قسمين: قسم نظري يضم فصلين و قسم تطبيقي يضم الفصل الثالث تسبقهم مقدمة تحتوي على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وتليهم خاتمة متضمنة للنتائج و التأكد من صحة الفرضيات ثم افاق البحث وجاءت الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول: حيث قمنا بإعطائه عنوان **الإطار النظري للبنوك والمخاطر البنكية** والذي تناولناه من خلال ثلاث مباحث ففي الأول حاولنا أن نقدم فيه لمحة مختصرة عن البنوك مفهومها، أنواعها وأهدافها، وأيضا تناولنا إلى وظائف البنك وأهم وظيفة ألا وهي وظيفة منح الائتمان وطرحنا أيضا فكرة المخاطر البنكية بصفة عامة وخصص بالذكر مخاطر الائتمان.

الفصل الثاني: بعنوان **التأصيل النظري حول مخاطر الائتمان البنكي** والذي سيحتوي على ثلاث مباحث في الأول طرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان. أما الثاني فقد تناول (تحديث) تحليل باستخدام النسب المالية والمبحث الثالث فقد اشتمل على طرق الحديث في قياس مخاطر القروض.

الفصل الثالث: و هو جوهر الدراسة و الأخير فهو عبارة عن دراسة تطبيقية بإحدى البنوك الجزائرية و هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر تيارت والذي قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية من أجل دراسة المبحث الأول مفهوم البنك ونشأته وتطوره وأهدافه وفي المبحث الثاني تخصصت بدراسة المكان محل التربص (وهو المجمع الجهوي للاستغلال) بنك التنمية الريفية بدر تيارت أما المبحث الثالث فهو إسقاط للجانب النظري من خلال دراسة ملف قرض استثماري وربط بين طرق الكلاسيكية وطرق

الحديثة في قياس المخاطر وقد واجهنا مجموعة من صعوبات تتمثل في صعوبة الحصول على معلومة ولم يتم تقديم أي معلومات فقد إكتفينا بالجانب التطبيقي كوننا متربصون بالملاحظة فقط فالبنوك تعمل بمبدأ السرية المصرفية سواء كان الأمر يتعلق بوثائقها أو وثائق زبائنها وأيضا جائحة الكوفيد .

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك والمخاطر البنكية

تمهيد:

من الوجهة الواقعية يمكن إعتبار أن الوظيفة الأساسية للبنوك تكمن في عنصرين رئيسيين هما قبول الودائع المختلفة من المودعين، وتقديم العروض المتنوعة إلى المقترضين وهذا ما جعل البنك يقوم بخدمات كبيرة لكلا الفرقين لأن لهما أهمية قصوى في النظام المالي مما يمكّن للبنوك المساهمة في خلق الأموال اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف النقدية والاقتصادية وهذا ما سوف نحاول التركيز عليه في المبحث الأول من خلال تطرق إلى ماهية البنوك ونتناول في الشق الثاني الوظائف الرئيسية للبنوك و التركيز على أهم وظيفة وهي منح الائتمان لأهم بنوده درجة، وفي المبحث الثالث و الأخير سنعرج على أهم الخطر والمخاطر البنكية و تركيزا على المخاطر الإئتمانية.

المبحث الأول: ماهية البنك

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة مفهوم البنك من خلال التركيز على نشأة وتطور البنوك ثم تقديم مفهوم عام للبنك منذ القدم وأنواع البنوك وأهدافها المشتركة التي تسعا دائما لتحقيق الربح بمختلف الصيغ التي تتغير من بنك إلى اخر وأهميتها على الوظيفة الاقتصادية في العالم.

المطلب الأول: مفهوم البنك

قبل تقديم مفهوم البنك سنتقدم باختصار إلى لمحة عن نشأة وتطور البنوك.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنوك

نشأت المصارف التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، و لعل الصيارفة في أوربا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق اصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب و مع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف و هي الإقراض. أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان اقرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ[1].

وقيام الصائغ يهذه الأعمال لم يأت طفرة وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة الجمهور لمتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري

[1] جميل سالم الزيدانين ، أساسيات في الجهاز العلمي، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 121،122.

و لعل اول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م وبنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800.[1]

الفرع الثاني: تعريف البنك

ظهرت عدة تعريفات ومفاهيم حول البنك فمنها الكلاسيكية ومنها الحديثة، فمن جهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو:

هي مؤسسات مالية وسيطية، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الافراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع.

مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من الزبائن، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الأموال من أجل الاستثمار والتشغيل أو كلاهما.[2]

البنك هو مؤسسة مالية تتعامل في كافة وسائل الدفع كما يلعب دور الوسيط بين جمهور المودعين والمستثمرين من أفراد ومؤسسات لكافة القطاعات الاقتصادية والحكومية ويسعى في ذلك إلى إشباع حاجات عملائه من الخدمات المالية وفقا لمجموعة من القواعد التي يقرّها بنك البنوك والأعراف المصرفية.[3]

المطلب الثاني: أنواع البنوك و أهدافها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع البنوك في فرعه الأول وأهدافه في الفرع الثاني

الفرع الأول: أنواع البنوك

يوجد العديد من التقسيمات للبنوك سوف ندكر منها:

[1] زياد رمضان و محفوظ جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل ،2006، ص 11.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص7.

[3] علي سعد محمد داود، **البنوك ومحافظ الاستثمار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2012، ص17.

1- البنوك المركزية:

يعر َف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.

2- **البنوك التجارية**: هي لتي تعتمد على ودائع الافراد و الهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها الى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف، وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها أو التسليف بضمانها، وشراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من الخدمات المصرفية.[1]

3- **البنوك الإسلامية** Islamic Banks: وهي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة ، أخذاً أو إعطاء في جميع الصور والأحوال . وتقوم باجتذاب الأموال والمدخرات وتوجهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة، وتقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات ، بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للآمر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

4- **البنوك الصناعية** Industrial Banks وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل ، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية ، وبذلك تخرج عن مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة . ومن الأمثلة عليها في الأردن بنك الإنماء الصناعي.

[1] خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.22

5- البنوك العقارية Real Estate Banks وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية . وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبياً نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل ايضاً . ويندرج تحت هذا النوع من البنوك في الأردن : البنك العقاري العربي المصري

6- البنوك الزراعية Agricultural Banks وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل وشراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات ، وإستئجار الآلات الزراعية ، والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية . وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية ، تكون فترات التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية ، مثل مؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن .

7- بنوك وصناديق التوفير Savings Deposit Banks وهي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم ، وتقوم بمنح القروض الصغيرة (السلف) أيضاً لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين

8- البنوك التعاونية Cooperative Banks وهي البنوك التي تقدم خدماتها الى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية والاستهلاكية ، والحرفية ، وغيرها .

9- الوحدات المصرفية الخارجية Off – shore Banks وهي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه . وقد انتشرت في البحرين وقبرص وسنغافورة

10- من حيث شكل الملكية According Owneship : وتقسم إلى ما يلي :

- البنوك الخاصة Private Banks وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء
- البنوك المساهمة Corporate Banks وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية وجميع البنوك التجارية العاملة في الأردن هي من هذا النوع .
- البنوك التعاونية Cooperative Banks وتعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها.

11- من حيث علاقتها بالدولة According to Relation with the State : وتقسم إلى ما يلي:

- بنوك القطاع العام Public Sector Banks وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة . ومنها في الأردن : البنك المركزي الأردني .

- بنوك القطاع الخاص Private Sector Banks وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والإعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال . ومن أمثلتها . جميع البنوك التجارية العاملة في الأردن .

- بنوك مختلطة Mixed – ownership Banks ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والخاص .

12- من حيث جنسيتها According to Nationality : وتقسم إلى ما يلي :

- البنوك الوطنية National Banks وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين و/ أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها . ومن الأمثلة عليها في الأردن : البنك الأهلي الأردني ، وبنك الأردن ، وغيرها .

- البنوك الأجنبية Foreign Banks وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك .

- البنوك الإقليمية Regional Banks وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي . د – البنوك والصناديق الدولية International Banks & Funds وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي International Bank for Reconstruction & Development (World Bank وصندوق النقد الدولي

13-تصنيف البنوك من حيث تفرعها According to Branching : وتقسم إلى ما يلي :

- البنوك المفردة Unit Banking وهي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية، أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال.

- البنوك المتفرعة محلياً Local Branching System وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فرو ع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

- البنوك المتفرعة إقليمياً Regional Branching System تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من وهي بلد واحد.

- البنوك المتفرعة عالمياً International Branching System وهي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم ، ومن الجدير بالذكر أن نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة (محلياً وإقليمياً وعالمياً) هو السائد في معظم بلدان العالم نظراً لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية لإتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية** ،مرجع سابق، ص 23 .

شكل رقم (1-1) :تقسيمات البنوك

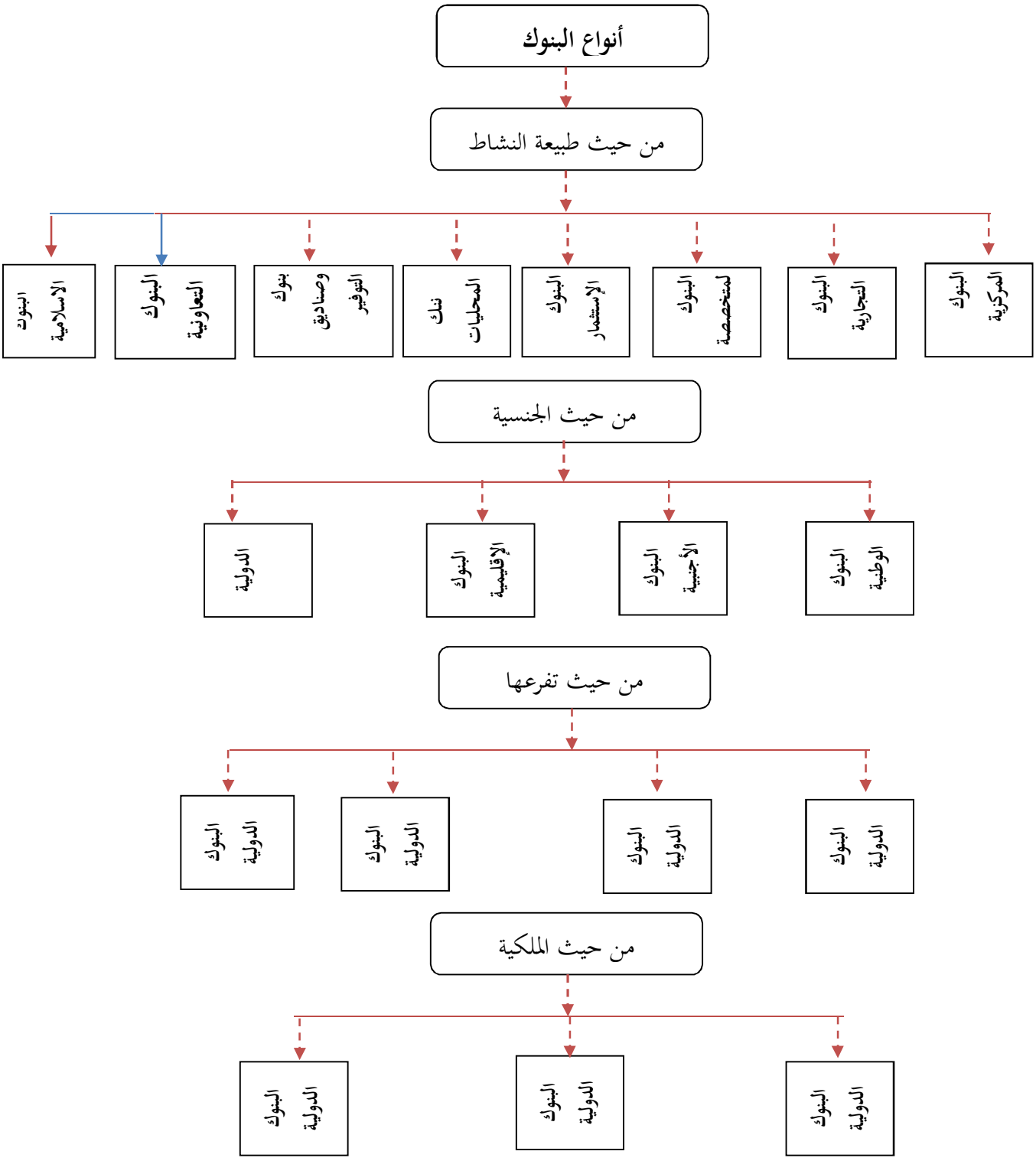

المصدر : فائق شقير، محاسبة البنوك، دار المسيرة للطباعة والنشر ،الجزائر،2002،الجزائر،ص 27.

الفرع الثاني: أهداف البنوك

البنك ملك للحكومة أو الخاص فإنه يقع على الإدارة تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف مع اختلاف الفئات المستهدفة، كل فئة وماهي الأهداف المراد تحقيقها.[1]

الإدارة: تريد الاستمرار والنجاح وتحقيق الذات بالتسيير الجيد والصارم ونظام رقابي ممتاز.

الملاك: زيادة في قيمة المؤسسة من حيث راس المال، زيادة الأرباح من جراء خدماتها.

العاملين: زيادة في الأجورو الترقيات بمختلف الدرجات والمزايا المالية والعينية التي يحصلون عليها.

الزبائن: تنوع الخدمات والسرعة فيها، جودة أعلى وتكلفة أقل، أمان أكثر ، ربح للوقت.

المودعين: زيادة أسعار الفائدة، استرداد أصل الوديعة وعوائدها في موعد الاستحقاق.

الحكومة:الالتزام بالقوانين والتعليمات، تحصيل الضرائب.

المجتمع: رفع مستوى المعيشة، حسن استغلال الموارد المتاحة.

المنظمات الحكومية: الهبات، التبرعات، مساهمات اجتماعية.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية و أهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى وظائف البنوك التجارية (الفرع الأول) ثم إلى أهميتها (الفرع الثاني)

الفرع الأول: وظائف البنك التجاري

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية وغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات التي تقدمها للعملاء بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع و منح القروض، و يمكن تقسيم هذه الوظائف الى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

1- **الوظائف التقليدية:**

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل، وخاضعة لإشعار).

[1] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن ،2010، ص 85.

• تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة liquidity و الربحية Profiability والضمان أو الأمنSecurity. من أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

أـ منح القروض، والسلف المتخلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

ب ـ تحصيل الاوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

جـ ـ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشرا لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.[1]
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار الأسهم وسندات الشركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2- الوظائف الحديثة:

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، و مما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض من هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، و هنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا.

ويضاف الى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى منها:

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر،2013، صفحة84.

- وظيفة التوزيع Distribution: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الاموال اللازمة أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

ـ وظيفة الإشراف والرقابة Supervision and control: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت إليه من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.[1]

الفرع الثاني: أهمية البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التقليدية على درجة عالية من الأهمية لما تقدمه من خدمات و أعمال مصرفية متنوعة ومتعددة. ويمكن تلخيص اهمية البنوك التقليدية في النقاط التالية:

1- تعد البنوك مصدر تمويلي مهم للقطاعات الاجتماعية.

2- مساهمة البنوك التقليدية في زيادة الرفاهية الاجتماعية.

3- تقدم البنوك التقليدية خدمات مالية على درجة عالية من التخصص.

4- تعتبر البنوك التقليدية حلقة وصل بين عملائها و تسهل التجارة الخارجية.

5- تقدم البنوك التقليدية الاستشارات المالية والفنية لعملائها.

6- إن أهمية البنوك التقليدية تكمن بشكل أساسي في الدور المهم والمتمثل بنقل توظيف الاموال من وحدات الفائض الى وحدات العجز للمساهمة في استمرارية حركة الاموال و عدم تعطيلها.[2]

[1] محمد مصطفى السنهوري ، **نفس المرجع**، صفحة 85.

[2] غازي عبدالمجيد الرقيبات، **المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**، دار وائل، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014، صفحة56.

المبحث الثاني: عموميات على الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي مبرر قيام البنوك التجارية و الوجه الثاني لوظيفة الوساطة المالية بحيث تسعى البنوك التجارية لتزويد مختلف القطاعات بالتمويل اللازم لتأدية النشاطات المختلفة، كما تسعى البنوك الى تحقيق أقصى عوائد مع درجة مخاطرة مقبول.

المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي.

لقد تعددت وتنوعت التعاريف للائتمان المصرفي ونذكر منها:

الإئتمان لغة ترجمة للكلمة الإنجليزية"CREDIT"، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية"CREDO" وناشئة عن تركيب مصطلحين، أحدهما"CRAD" وهو يعني في اللغة السنسكريتية" الثقة"، والثاني هو"DO" وهو يعني في اللغة اللاتينية" أضع"، وبالتالي يصبح المعنى العام للكلمة "أضع الثقة" أو "أثق".[1]

وقد عرفه الدكتور عبدالوهاب يوسف أحمد على أنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة (نقود) ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدارا من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر من المال غالبا ما يزيد عن الأول في المستقبل.[2]

أما الدكتور محمد سامي راضي فيعر ّفه على أنه الثقة التي يوليها البنك لعميله بمنحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرفه في شكلها النقدي أو عن طريق كفالته أو ضمانته من خلالها قبل الغير، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء العميل بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة، وذلك لقاء حصول البنك على عائد يتمثل في الفوائد والعمولات.[3]

وتعر ّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، صفحة 29.

[2] عبدالوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، صفحة 123.

[3] محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية محاسبي- مالي- ائتماني**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر،2015، صفحة201.

عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية.[1]

لقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعد منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع.[2]

وعليه فالائتمان بمثابة مبادلة مال حاضر بوعد وفاء مقبل ومبرر ذلك هو الثقة، لكن ليس كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمان، فالائتمان له أربعة عناصر هي:

علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن هو (مانح القرض) ومدين (متلقي الائتمان)، وواضح أنه يفترض هنا بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما.

وجود دين: المبلغ النقدي الذي يعطيه الدائن للمدين و الذي يتعين على الثاني رده للأول، و في هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.

الأجل أو الفارق الزمني: وهو الفاصل بين حدوث المديونية والتحرر منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان والمميز للمعاملات الفورية عن المعاملات الائتمانية.

المخاطرة: تتضمن ما يمكن للدائن أن يتحمله نتيجة انتظاره لدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين.[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)**، الدار الجامعية، مصر، دون ذكر سنة نشر، ص103.

[2] المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في أوت 1986،

[3] زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، صفحة 04.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي وأدواته.

تتعدد صور الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية حسب الزاوية التي ينظر إليه منها، وكذلك توجد للائتمان أدوات تثبت وجود علاقة مديونية بين الدائن والمدين

الفرع الأول: أنواع الائتمان المصرفي.

إن للائتمان عدد من الانواع والصور وذلك حسب الجهة التي ينظر إليه منها كالآتي:

1-**الإئتمان حسب الجهة الطالبة له:** و ينقسم بدوره إلى ائتمان عام و ائتمان خاص.

- **الائتمان العام:** و يمثل في الائتمان الممنوح للدولة و المؤسسات الرسمية، وتعتمد الدولة على الحصول على الائتمان على المقدرة المالية لأفراد المجتمع وبنوكه الذين يطلب منهم الاكتتاب من القرض العام و على لاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة ومركزها المالي ومدى محافظتها على تسديد ما سبق من قروض.

- **الائتمان الخاص:** ويتمثل في الائتمان الممنوح الى الافراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية. وتعتمد قدرة الاشخاص (اعتبارية أو طبيعية) على الحصول على الائتمان على الثقة التي يتمتع بها لدى مانح الائتمان وكذلك على ايرادات المدين المستقبلية التي ينظر أن يحققها المدين في المستقبل والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين أجلها المحدد.

2- **تقسيم الائتمان بحسب نوع الضمان:** غالبية الأمر أن يشترط البنك من عملائه تقديم ضمانات للائتمان الممنوح.

- **الائتمان الشخصي:** ويتمثل في الائتمان الممنوح للمقترضين دون ان تقدم ضمانات عينية من قبلهم الى الجهة التي منحتهم الائتمان، و إنما يكتفي الدائن بوعد المدين بسداد القرض في الموعد المتفق عليه. وهذا النوع من الائتمان يرتكز على الثقة التي يوليها الدائن للمدين وذلك من خلال تعامله معه من قبل ومركزه المالي و مكانته الاجتماعية في السوق.

- **الائتمان العيني:** ويقصد به تقديم المقترضين للجهة التي تمنحهم الائتمان ضمانات عينية تكون أساسا للموافقة على منحهم قروض ومن هذه الضمانات العينية مثل الاموال المنقولة أو العقارات

عندما يتعذر على المقترضين سداد ما بذمتهم من ديون فإن المصارف تكون قادرة على تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بالضمانات العينية.[1]

3- تقسيم الائتمان بحسب الغرض منه:

- **الائتمان الاستثماري:** ويقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة إلى المشروعات والمؤسسات الانتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار والانتاج من أراض وعقارات ومنشآت فنية وغيرها من المستلزمات الاخرى، ولما كانت القطاعات والانشطة الاستثمارية تطلب الائتمان لغرض سد احتياجاتها الاستثمارية وان ايراداتها ستحقق بعد فترة زمنية ليست قصيرة، لهذا عادة ما يكون الائتمان الاستثماري ذا أجل طويل.

- **الائتمان التجاري:** ويقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض و تسهيلات مصرفية الى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي، سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو مشروعات أفراد، كما يمكن أن يقدم هذا النوع من الائتمان الى المشروعات الصناعية لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء المواد الاولية والوقود ودفع أجور العمال وغيرها من النفقات الجارية الأخرى.

- **الائتمان الاستهلاكي:** ويقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل إنفاقهم الإستهلاكي، إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع والخدمات بسهولة ويسر وبما يتناسب و دخولهم الجارية، باعتبار أم دفعهم لائتمان السلع الاستهلاكية التي سيحصلون عليها سيكون مؤجلا وبالتقسيط لفترات زمنية مستقبلية. وعادةً ما تكون السلع التي يتم تمويل شرائها بالائتمان الاستهلاكي من السلع المعمِّرة.[2]

[1] عبدالوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، ص126.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2007، صفحة 123.صفحة 124.

4- الائتمان المصرفي حسب معيار الأجل:

- **الائتمان قصير الأجل:** ومدته سنة واحدة في الغالب ولا يتجاوز سنتين كحد أقصى. [1]

- **الائتمان متوسط الأجل:** وتتراوح مدته من سنتين و سبع سنوات كحد أقصى، ويوجه أساسا لتمويل شراء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصورة عامة، وهو بالتالي تمويل استثماري لا تشغيلي.[2]

- **الائتمان** طويل الأجل: ومدته تزيد عن سبع سنوات، ويمكن أن يصل إلى أكثر من 20سنة. ويوجه إلى تمويل الاستثمارات الدائمة، مثل الحصول على عقارات سواء أراضي أو مباني بمختلف أشكالها المهنية.[3]

الفرع الثاني: أدوات الائتمان.

1. الأدوات قصيرة الأجل:

- **الكمبيالات:** وهي بمثابة تعهد ورقي يلتزم فيها المدين (صاحب الكمبيالة) بدفع قيمة الكمبيالة إلى الدائن (حامل الكمبيالة) في تاريخ محدد أو قابل للتعيين أو قابل للتعيين أو حال الاطلاع عليها و غالبا ما تكون الكمبيالة صادرة لقاء صفقة تجارية بين أطراف هذه الصفقة.

- **السند الأذني:** وهو تعهد من قبل المدين (محرر السند) لأمر المستفيد (حامل السند) بدفع المبلغ المثبت في السند وبتاريخ معين أو بمجرد الاطلاع عليه، و يلاحظ التشابه الكبير بين الاداتين المذكورتين (الكمبيالة) و(السند الأذني) إلا أن الفرق الأساسي بينهما يتمثل في أن الكمبيالة تعد ورقة تجارية ناشئة عن نشاط تجاري داخلي أو خارجي ويمكن خصمها أو الحصول على قيمتها من المؤسسات المالية والمصرفية ومنها البنك المركزي، إلا أن السند الأذني ليس له مثل هذه المزايا.

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 30.

[2] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص48.

[3] سليمان ناصر ، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص50.

- **الشيك:** وهو تعهد من محرر (المدين) الى المستفيد (الدائن) بالالتزام بالدفع حال تسلمه من الجهة المسحوب عليها (المصرف) وبالمبلغ المثبت فيه، و الشيك عبارة عن سحب من الرصيد أو الحساب الجاري للطرف المدين.

- **أذونات الخزينة:** وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة امدها الزمني ثلاثة أشهر في الغالب، وتمنح الحكومة عليها فائدة نقدية منخفضة نسبيا، بالقياس لسعر الفائدة السائد على القروض المصرفية بسبب شدة سيولة هذه الحوالات النابعة من امكان خصمها قبل موعد استحقاقها لدى المصارف التجارية و كونها مضمونة لدى الحكومة.[1]

- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** هي شهادات تمثل أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين، و تعطي لحاملها فائدة سنوية بنسبة معينة، و تسترد قيمتها الإسمية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدرها.[2]

2-الأدوات طويلة الأجل:

- **الأسهم:** وهو يمثل حصة لحائزها في ملكية المشروع أو الشركة التي أصدرتها (و تستخدم لتمويل رؤوس أموال بالمشاريع).

لهذا فإن حملة الأسهم لا يحصلون على سعر فائدة نقدي، و إنما يحصلون على أرباح هذه المشاريع أو الشركات و يتحملون جزءا من الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع.

- **السندات:** وهي نوع من الاوراق المالية التي تصدرها الحكومات أو المشروعات الخاصة، و يتقاضى حامل السند فائدة نقدية محددة سلفا تستمر طول الفترة الزمنية المحددة للسند، و تتحملها الجهة التي أصدرته.[3]

المطلب الثالث: معايير منح الائتمان وإجراءات منحه.

إن محللي الائتمان يعتمدون في تحليلهم لطلبات الاقتراض على بعض النماذج والتي تلخص أهم المخاطر الممكن أن تصاحب عملية منحه القرض.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران، عمان، الاردن، 2009، 134.

[2] السيد متولي عبدالقادر، **الأسواق المالية و النقدية**، دار الفكر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010، صفحة 34.

[3] عبدالوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد، عمان، الاردن، 2007، 128.

الفرع الاول: معايير منح الائتمان.

1-نموذج معايير C5: سميت هذه المعايير ب 5C لأن كل معيار يبدأ بالحرفC بالغة الانجليزية وهي:

- **شخصية** العميلCharacter: و يقصد بها دارسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية و مدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان التعامل كبنك مع هذا العميل، وتعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه.

- **قدرة العميل**capacity : وهي تدل القدرة الاقتراضية للعميل التي تتحدد مدى قدرته على توليد الاموال الكافية لخدمة الدين، ولقياس هذا المعيار يجب إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية للعميل.

- **رأس المال** Capital: يعبر رأس مال العميل على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الاضافي في حالة عدم قدرة العميل على السداد.

- **الضمان** Collateral : يعرف بأنه الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه، و يقصد به الاصول التي يقدما العميل كضمان بغرض الحصول على القرض، بحيث اذا توقف عن السداد يحق للمصرف البنك التصرف فيه.

- **الظروف المحيطة** Conditions: يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط المطلوب تمويله، و كذا الاطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، بالإضافة الى بعض الظروف التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية.[1]

2-نموذج معيار5Ps:

والذي يطبق وفقا للآلية الآتية:

[1] شريط عابد. بنية صابرينة، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب5Cs على اتخاذ القرار الائتماني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد4، العدد2، صفحة 111/110.

- تقييم **الأشخاص** People: إن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل، وحالته الاجتماعية، ومؤهلاته، وكذا أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية. هذا إذا كان طالب القرض او الائتمان شخصا. أما إذا كان شركة فيجب مراعاة مجموعة من العناصر ذات الصلة بالشركة مثل حجمها وطبيعة نشاطها وحصتها السوقية ونوعية العملاء ومجلس إدارتها....إلخ

- **تقييم الغرض من القرض أو الائتمان** Purpose: والمتضمنة التعرف على الهدف من الحصول على القرض أو الائتمان.

- تقييم قدرة العميل على السداد Payment: أي دراسة احتمالات مدى قدرة العميل في تسديد القرض وفوائده.

- الحماية Protection: أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل(من حيث النوع أو القيمة).

- **التوقعات** Perspective: وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل و استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض.[1]

3-**نموذج معايير** Prism: وهو أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني و قراءة مستقبل الائتمان، وتتضمن هذه المعايير:

- المنظورPerspective: يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان، ومضمونها القدرة والفاعلية من خلال تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان و دراسة استراتيجية التشغيل والتمويل عنده.

- القدرة على السداد Repayment :و هي كل المعلومات التي من شأنها توضيح التدفقات الداخلة للعميل لأنها المصدر الأساسي لتسديد ديونه المصرفية.

[1] هديل أمين ابراهيم الشيخلي، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية**، رسلة ماجستير، قسم المحاسبة و المالية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الاردن،2012، صفحة 32.

- **الغرض من الائتمان** Intention: بمعنى تحديد الغاية من القرض المطلوب من طرف العميل لأنها تشكل الأساس لدراسة هذا الملف، و الحالة السائدة أنه قد تطلب قروض طويلة المدى من أجل تمويل احتياجات قصيرة المدى أو تمويل احتياجات شخصية للعميل....إلخ.

- **الضمانات** Safeguards: ويقصد به تحديد الضمانات الضرورية التي يقدم الى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع حقوقه في حالة عسر العميل، ويمكن للبنك الاستعانة بخبراء من أجل تحديد قيمة الضمان خاصة إذا كان الضمان حقيقي.

- **الإدارة** Management: ويقصد بذلك التركيز على العمل الإداري للعميل من خلال العمليات أي أسلوبه في إدارة أعماله، تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان وهل يتسم العميل بتنويع منتجاته؟ وهل عمله موسميا أو دائما؟ وتتم الإدارة أيضا من خلال استعراض الهيكل التنظيمي، السيرة الذاتية لمدراء الائتمان وتحديد قدرتهم على النجاح النمو.[1]

الفرع الثاني: إجراءات منح القرض.

يتم تحديد إجراءات منح القروض كتابة لكي تكون بمثابة اطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى خطوات محددة لعملية الاقراض وأهم الاجراءات هي:

1- **دراسة طلبات الاقتراض:** يقوم الزبون بتعبئة طلب الاقتراض وفقا لنموذج معد خصيصا من قبل المصرف ثم يدرس الطلب من حيث الغرض من القرض ومدته وجدول السداد وقد يتطلب الأمر مقابلة صاحب الطلب شخصيا.

2- **تحليل المركز الائتماني للزبون:** من خلال دراسة القوائم المالية و تحليلها لفترات تصل الى ثلاث سنوات و تحليل بعض النسب المالية مثل نسب السيولة والربحية والمديونية.

3- **الاستفسار عن مقدم الطلب:** بمعنى الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم الطلب الاقتراض، إما من خلال قسم خاص بالمصرف أو من خلال المعلومات المنشورة أو حتى من خلال البنك المركزي أو المصارف الأخرى

[1] موساوي سمية ، **جودة أنظمة الإستعلام المصرفي لاتخاذ القرار الائتماني** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير ولتجارة ، العدد 28، المجلد 3، ص 05.صفحة06

4-**التفاوض مع المصرف:** على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض و كيفية الصرف وطريقة السداد والضمانات التي يحتاج إليها المصرف و العمولات وسعر الفائدة.

5- **طلب تقديم ضمانات من الزبون ثم توقيع العقد:** يقوم الزبون بتقديم المستندات التي تثبت ملكيته للضمانات ووثائق التأمين على الموجودات المقدمة كضمانات فإذا اتفق الطرفان يوقعان العقد.

6- **صرف قيمة القرض:** ووضع قيمة القرض حسب الاتفاق تحت تصرف الزبون مع تحديد الرصيد المعوض.

7- **متابعة سداد القرض:** للتأكد من قدرة المقترض على السداد بالوقت المناسب.[1]

[1] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية**، دار الذاكرة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013، صفحة167.

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان في البنوك

في هذا المبحث تم إعطاء فكرة عن الإطار العام للمخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى المتعلقة بالبنك، وبالحديث عن المخاطر فإنه لابد من الحديث عن المبادلة بين المخاطر الائتمانية والعائد الذي سيحققه المقرض أو مانح الائتمان وهذا ما تطرقنا إليه بالإضافة إلى مخاطر استخدام الائتمان.

المطلب الأول: الخطر و المخاطر البنكية

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة البنكية ومتعدد، مما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة عن هذه المخاطر البنكية، وقد اتبع كل منهم تقسيما معينا لها، إلا أننا حاولنا جمعها وتقسيمها من خلال مجموعتين هما: المخاطر المالية والمخاطر غير المالية.

الفرع الأول: المخاطر البنكية.

الخطر هو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الابتعاد عن تحقيق قيمة التدفقات، و تكون العلاقة بين العائد و الخطر علاقة طردية فكلما كان التغير في العائد أكبر كلما كان الخطر أعلى و مصادر الخطر متعددة ولكن تصنف إلى مصادر خطر خارجية و مصادر خطر داخلية.[1]

تعرَف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين و المدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن احداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة و تنفيذ استراتيجيته بنجاح.[2]

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن،2007، صفحة160.

[2] أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان، الطبعة الاولى، الاردن،2015، صفحة 162 .

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية.

ونتيجة لتنوع نشاطات البنك واتساع تعامله مع مختلف شرائح المتعاملين الاقتصاديين وكذا البيئة الكلية التي يعمل بها فإنه لا بد من التعرض للمخاطر والتي نلخص أهمها كما يلي:

1- **مخاطر الائتمان** Crédit Risk كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك ، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع، والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقترض على رد القرض، ولسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، وبصفة عامة تكون استثمارات البنك في الأوراق المالية أقل خطرا لأن المقترضين عادة ما يكونون جهات حكومية أو محلية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة قصيرة (ثلاثة أشهر وفقا لمتطلبات أسواق الوراق المالية – البورصة.[1]

2- **مخاطر التشغيل** Operational Risk:

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك ، فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك ، ويجب أن يستوعب البنك أيضا السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك . وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ،

[1] بلبالي عبدالرحيم، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد أبو بكر، ص58.

ومما يسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدم الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفء أم لا .وهي تشير إلى كفاءة دارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك ويمكن قياسها من زاوية مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك ، وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات ، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض الموظفين ، وكذلك الأخطاء التي تحدث نتيجة ممارسة العمل المصرفي اليومي والتي قد تحمل البنك تكاليف كبيرة ، بالإضافة إلى أنها أيضا لا تقيس عدم الكفاءة في إنجاز الأعمال.[1]

3-**المخاطر السياسية:** تحدث المخاطر السياسية في العمل المصرفي نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بسن القوانين والتشريعات ، بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية ، كفرض ضرائب جديدة ، أو رسوم إضافية، أو استحداث سياسات نقدية ، كالسياسة التمويلية ، وسياسة سعر الصرف للعملات الأجنبية . كما أن تدخل الدولة يكون أحيانا في شكل مصادرة وتأميم كذلك يكون من أسباب المخاطر السياسية في العمل المصرفي نشوب حروب أو نزاعات بين الدول. وتنعكس هذه النزاعات بشكل واضح على المصارف التي لديها استثمارات خارجية. إذ تعجز المصارف في مثل هذه الظروف أن تدير أعمالها، أو توجه استثماراتها، بطريقة كفؤة، مما يقلل من معدلات أرباحها، أو يعرضها إلى خسائر مالية. إضافة إلى ذلك فإن أي تغييرات سياسية في تلك البلاد ربما يتبعها تغير في المناخ الاقتصادي، وربما يستصحب ذلك فرض ضرائب جديدة على الاستثمارات الخارجية، أو تأميمها، أو وضع قيود على تحويل العملات الأجنبية كما حدث في بعض الدول.[2]

. [1] بلبالي عبدالرحيم، **نفس المرجع**، ص68

. [2] بلبالي عبدالرحيم، **نفس المرجع**، ص69

المخاطر الإستراتيجية Stratigic Risk :وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة غياب تخطيط استراتيجي في البنك ، والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية . ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية ، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام إلى آخر يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي ، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية Vision وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط البنك.

المخاطر القانونية: تنشأ المخاطر القانونية نتيجة لوقوع التزامات غير متوقعة ، أو فقد جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم . أو لعدم كفاية المستندات التي تؤكد ملكية المصرف لذلك الأصل . ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها المصارف المركزية ، المتعلقة بنسب السيولة ، والاحتياطي القانوني ، ونسب الائتمان المسموح به ، والضوابط التي تحد من التوسع والانتشار الجغرافي . كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ. أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات ، والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.[1]

-**مخاطر سعر الفائدة:** تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول.

-**مخاطر السوق:** وهي مخاطرة الانحرافات السلبية لتحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات.[2]

[1] بلبالي عبدالرحيم، **نفس المرجع** ، ص72

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2011، ص 246

المطلب الثاني: تعريف المخاطر الائتمانية و أنواعها

يتم في هذا المطلب تناول تعريفات للمخاطر الائتمانية (الفرع الأول)، وإلى أنواعها (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تعريف المخاطر الإئتمانية.

وهي تلك المخاطر المترتبة على مواجهة متطلبات التسهيلات التي يحصل عليها المتعامل معه أي أنها تنشأ عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالتزامات التعامل في الأوقات المحددة بها.[1]

ويرى Coope أن مخاطر الائتمان تتمثل في عدم استطاعة العميل سداد القرض والفائدة معا حين استحقاقها ويضيف أنه نظرا لأن المخاطرة الائتمانية تزيد مع تركز القروض سواء من حيث الصناعة أو المنطقة الجغرافية هناك مخاطر التركز(عدم التنويع).

ويرى Hale أن المخاطر الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل و التي من شأنها ان تؤثر على التدفقات النقدية وبالتبعية على السداد سلبيَا.

ويرى Sinky أن مخاطر الائتمان تشير الى الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة لعدم قدرة العميل على رد القرض والفوائد، و يرى أنها ترجع الى عوامل داخلية تتمثل في ضعف تحليل و إدارة الائتمان من قبل البنك وأخرى خارجية تتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.[2]

كما قد تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك التجاري إلى تقديم القروض والائتمان إلى الأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومع احتمال عدم قدرة المقترض إلى الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، إذا المخاطر الائتمانية سببها ناتج عن احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته أمام ادارة البنك.[3]

---

[1] توفيق عبدالرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار صفاء، 2010، صفحة 215.

[2] محمد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2011، ص20.ص21.

[3] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، الاردن، 2011، ص136.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية.

1-**مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيَته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة و الموائمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض، و من أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

– ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الاصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

– سوء توزيع الاصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

– التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

– تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق رأس المال.

2-**مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وبإجتماع لجنة إدارة الاصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

3-**المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

ويمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على ناط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

4-**مخاطر تقلب أسعار العملات**: تتمثل المخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة الى العملة المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية و تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الايرادات بالنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

4-**مخاطر التنفيذ**: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.

5-**مخاطر الاخطار والتبليغ**: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الابلاغ بشقيه الداخلي (أقسام و إدارات البنك) و الخارجي(العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان و بوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الابلاغ الداخلي للرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيق يترتب عليها مخاطر كبيرة.[1]

6-**مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان**: عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص و التفتيش الدوري لقسم الائتمان و الوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، و عدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل الائتمان و تحليلها و دراسة اسبابها و مراجعتها داخليا و بشكل دوري.

7-**مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات**: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة زمنية قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد و من ثم فإن الحكم على الاداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية.

[1] مفتاح صالح، **المخاطر الائتمانية تحليلها–قياسها– إدارتها–و الحد منها**، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الاردن،2007، صفحة04.

8-**مخاطر تبادل المعلومات:** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة و التنبؤ بها و هو ما يساعد على قياسها و التحكم فيها بشكل نسبي.

9-**مخاطر المعالجة لأصول و فوائد الديون غير المنتظمة:** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية و تظهر هذه الاهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق اوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الارباح سيكون بفترات متقاربة، و هو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد و تكوين المخصصات.

10-**مخاطر الربحية مقابل الامان:** كما سبق الاشارة إلى انه كلما زادت المخاطرة ارتفعت الفوائد و ذلك على حساب هامش الامان، فارتفاع المخاطر يؤدي الى انخفاض مستوى جودة محفظة القروض البنك و زيادة الارباح تؤدي الى النمو السريع للمخاطر و النتيجة ان خطر الربحية ينعكس على الجودة.

11-**مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان و هي مخاطر ناشئة في الاساس عن العميل وتختلف باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة و من أهمها:

- خطر بشري: و يتعلق بشخصية العميل وأهليته و مدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته و جدارته الائتمانية.
- خطر تقديم معلومات مضللة و مبالغ فيها للبنك: أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان ولأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.[1]

[1] مداح عبد الباسط و الآخرون، **التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد06، صفحة06.

11-**مخاطر السوق**: ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي.

12-مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات تكفل سداد القرض مع الفوائد بشكل كامل و يركز البنك على المتابعة و التقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، و يكون تركيزه على تقديم الضمانات التالية: العقارات، الاوراق التجارية، الاوراق التجارية، التنازلات.

13- مخاطر التركيز: تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها و تحقيق درجة جودة مثلى.[1]

المطلب الثالث: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية

تسعى البنوك إلى التقليل من آثار المخاطر الائتمانية عن طريق وضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك من خلال:

1-**دعم أنظمة العمل**: لا شك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض و مقدرته على الوفاء و الغرض من تميل و مصادر سداده و الضمانات المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر و محاولة السيطرة عليها، ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر على قدرة المدين على الوفاء و اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك.[2]

2-**الحد من التوسع الائتماني**: يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح و يحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعريض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه آخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة و الربحية، مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الاجل

[1] مداح عبد الباسط والآخرون، **مرجع نفسه**، صفحة07.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص161.

والقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل على نحو تلاقي المخاطر التي تربط بأجل استحقاق القروض.[1]

3-**اقتسام المخاطر مع الغير:** و ذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر الإقراض معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.

وقد عرفت حديثا القروض المشتركة Syndicated Loans التي يقدمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية بحصة تتماشى مع ظروفه و سياسته الائتمانية، فالمخاطر تقل بطبيعة الحال إذا ما وزع البنك القدر الذي كان في استطاعته تقديمه لمقترض واحد على عدد من المقترضين تتنوع أنشطتهم و تتفاوت ظروفهم.

4- **الحصول على الضمانات:** قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح و نجاحها في أعمالها إلى أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها، و من ثم يشترط البنك أن يقدم للعميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض. وتأخذ هذه الضمانات صورا مختلفة منها الضمانات العينية كطلب رهن عقاري أو رهن أوراق مالية.....إلخ ومنها الكفالات الشخصية مثل كفالة احد الشركاء أو المديرين....إلخ.

5-**التأمين على الضمانات:** تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عنها هلاكها أو فقدها جزئيا أو كليا، ومن امثلتها اخطار الحريق و السرقة وخيانة الأمانة والضياع والتلف....إلخ، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترضين بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابلة إصدار وثيقة التأمين.[2]

[1] عبدالمطلب عبدالحميد، نفس المرجع ، صفحة162.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، عبد المطلب عبد الحميد، **نفس المرجع**، صفحة 162.

6-تأمين الائتمان: وله عدة صور أهمها على النحو الآتي:

– التأمين ضد إعسار المدينين: تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم، وقد يتطلب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق أولهما وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الآجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشترين، وثانيهما وثيقة تغطي حسابات مدينة معينة بالذات.

– التأمين على الكمبيالات: تعتبر من مهام بيوت الخصم و بيوت القبول القيام بعمليات خصم الكمبيالات و ضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان للقرض.[1]

– تجميع مخاطر الائتمان: لما كانت البنوك تغالي في منح الائتمان لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميله تجاه البنوك الاخرى فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عيها كل مقترض من الجهاز المصرفي.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، صفحة 164

[2] عبد المطلب عبد الحميد، عبد المطلب عبد الحميد، **نفس المرجع**، ص 165.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل الأول نستخلص أن البنوك التجارية جزء مهم في القطاع المصرفي والاقتصاد إذ يتمثل دوره الأساسي في تلبية حاجيات القطاعات الأخرى من التمويل.

ت طر ّقنا في المبحث الأول إلى نظرة عامة حول البنوك التجارية بداية بنشأتها وتعريفها ثم موارد و استخدامات البنوك التجارية وأخيرا إلى أهميتها ووظائفها، مما يبرز لنا مكانة البنوك التجارية في الحلقة المصرفية والاقتصادية من خلال وظائفها المتعددة والتي لها التأثير الإيجابي على المتعاملين الاقتصاديين ومنظماتهم.

تطرقنا في المبحث الثاني إلى المفهوم العام للائتمان المصرفي حيث تطرقنا في المطلب الأول لتعريفاته اللغوية والاصطلاحية والمفاهيم المتعلقة به، ثم في المطلب الثاني إلى معايير منح الائتمان المصرفي والتي تلخص أهم الجوانب الواجب مراعاتها عند منح الائتمان المصرفي وأخيرا إجراءات منح الائتمان المصرفي والتي تعد بمثابة الاطار الواجب المرور به في منح الائتمان، مما يبرز لنا أن عملية اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي يجب أن يستند إلى عدة اعتبارات وقواعد متعارف عليها وذلك لضمان التوجيه الأحسن لأموال البنك.

في المبحث الثالث تعرفنا على عنصر مهم ألا وهو عنصر الخطر ثم بالمخاطر البنكية ومنها المخاطر الائتمانية، ثم تطرقنا للأنواع الكثيرة للمخاطر الائتمانية وأخيرا لأساليب الحد من المخاطر والتي تعتبر كأولى الاجراءات الوقائية لمخاطر الائتمان، وما نستنتج منه ان الائتمان البنكي محفوف جدا بالمخاطر خصوصا في بيئة تغمرها خاصية اللاّتأكد وما يجب على البنك تدعيم مستوى الأمان لديه وذلك للحفاظ على أموال المودعين باتخاذ الاجراءات والسبل المتاحة لتحقيق ذلك.

الفصل الثاني

التأصيل النظري حول مخاطر الائتمان البنكي

تمهيد:

يعتبر الخطر عنصر حتمي في بيئة الأعمال خاصة وعلاقته مع العوائد المتوقعة والمنتظرة لذا يهتم القائمون في البنك بتحليل النشاطات المنوطة بهم من أجل بحث السبل نحو الوصول إلى التوازن الأمثل بين العائد والخطر.

إن من بديهيات العمل المصرفي اتباع أساليب إدارة المخاطر في التعامل مع المخاطر بغية اتخاذ القرار الرشيد. وذلك عن طريق تجميع المعطيات المأخوذة بعين الاعتبار في ذلك، ومن بين هذه المعطيات دجة الخطر المتوقعة جراء ممارسة نشاط ما ونقصد هنا الائتمان البنكي، إذ تختلف درجة الخطر المصاحبة لكل قرض ممنوح عن قرض آخر.

ولهذا تعتمد البنوك على قياس مخاطر الائتمان في عملية دراسة ملف القرض المطلوب وذلك باتباع الطرق المتاحة في ذلك، وتشمل الطرق الكلاسيكية والطرق الحديثة بالإضافة إلى الأنظمة الخبيرة.

المبحث الأول: الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان

يتعالى دور التحليل الائتماني في عصرنا الحاضر وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرةو التي تقع دون اخذها بالحسبان.

ولقد بدأ التركيز على هذا النوع من التحليل منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب (بنك فرانكلين الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك هاسيت في ألمانيا) ومازال يجري العمل به إلى اليوم فهو يعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي سواء في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها

المطلب الأول: الطريقة الكلاسيكية

هذه الطريقة هي الأكثر استعمالا الخاصة بالزبون والتي تتمثل في:

-**العنصر البشري:** يقصد بها الثقة التي يجب أن تكون بين المصرفي والمقترض وهي تسمح للمصرفي بأن تكون له فكرة للحكم على سمعة العميل والتعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية:

-البنوك التي يتعامل معها العميل.

-الموردون الذين يقومون بالتوريد له

أما بالنسبة للمؤسسة يضاف إلى ذلك مدى كفاءة الإدارة ومدى دقة نظام العمل بها ، وطريقة إمساك حسابات و مدى الوفاء بإلتزاماتها.

-**دراسة السوق:** من الواضح أن تحليل منتوج أي مؤسسة أو إمكانية بيعه محليا أساسي لتقدير مستقبل هذه المؤسسة، نعني بدراسة السوق معرفة قطاع نشاط المؤسسة، مكانتها في هذا القطاع، مكانة القطاع في الاقتصاد وضعية المؤسسة على المستوى المحلي والدولي وكذا منتوجاتها ودرجة المنافسة عليها، القيام بهذه الدراسة يعني محاولة تقدير تطور رقم أعمال المؤسسة أي حصتها في السوق وذلك بقياس عوامل القوة والضعف فيها.

-التحليل المالي مع الأخذ بالحسبان عنصر الخطر: هناك عدد هام من النسب المالية لذا فإن المشكل هو تحديد البعض منها التي يمكنها إعطاء صورة صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة المعنية بالقرض.

- مزايا الطريقة الكلاسيكية:

تسمح للمصرفي بمعرفة المؤسسات ماضيا، حاضرا أو مستقبلا، بفضل الوثائق المدروسة.

- يعتمد على التفكير البشري في التحليل وأخذ القرار.

عيوب الطريقة الكلاسيكية:

- إن إتباع هذه الطريقة لقياس المخاطرة يتطلب وقتا طويلا .

- لدى استعمال الطريقة الكلاسيكية قد يكون المصرفي ذاتيا عند اتخاذ القرار

هي طريقة مكلفة

المطلب الثاني: طريقة الأخصائيين Méthode des systèmes experts :

هو برنامج معلوماتي يستعمل تحليل منطقي ومتخصص لغرض دراسة الحالات الصعبة والتي لا يستطيع إنجازها إلا شخص ذو خبرة ومعرفة جد عالية في الميدان الذي هو في صدد الدراسة، يسمح هذا النظام بوضع طريقة مبسطة لتحليل مختلف المعطيات حتى يتسنى لهم التوصل إلى نتائج مقبولة .يمكن القول إذن أن نظام الأخصائيين هو وسيط بين الأخصائي الذي يملأ الجهاز (يخزن) ومستعمل الجهاز، مع العلم أن هذا الجهاز يحل المشاكل المطروحة بواسطة معلومات الأخصائي.

- مزايا النظام الأخصائيين: يسمح بربح الوقت، يمكن من إضافة قوانين جديدة أي يتلائم مع مميزات مختلف القطاعات.

- عيوب نظام الأخصائيين: يطبق بدون تمييز على كل المؤسسات دون الأخذ بالاعتبار حجم هذه المؤسسة وكذا قطاع نشاطها ووتيرة تنميتها.

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

1- نموذج شيرورد Sherrord[1]

يعتمد هذا النموذج على ست نسب مالية رئيسية ولكل منها وزنها النسبي الخاص بها. و يتمثل هذا النموذج بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Z=17\ X1 +9\ X2+ 3.5\ X3+20\ X4+ 1.2\ X5+0.1\ X6$$

جدول رقم (02): النسب المالية المستخدمة في نموذج **شيرورد** Sherrord

المتغير	النسبة	وزنها النسبي النقاط
X1	رأس المال العامل÷ مجموع الأصول	17,0
X2	الأصول المتداولة÷ مجموع الأصول	9,0
X3	صافي حقوق المساهمين÷ مجموع الخصوم	3,5
X4	صافي الربح قبل الضريبة÷ مجموع الخصوم	20,0
X5	مجموع الأصول÷ مجموع الديون	1,2
X6	صافي حقوق المساهمين÷ مجموع الأصول الثابتة	0,1

المصدر :بن عيشي عمار بن عيشي بشير،مداخلة بعنوان أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي،ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ،جامعة سوق اهراس22،2012/05/23،ص99.

يستخدم هذا النموذج في دراسة مدى قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة أنشطتها، كما يستخدم في تقييم المخاطر الائتمانية حيث يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية**، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، 2017، ص 419

جدول رقم(03): تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها:

الرقم	فئة القروض	مؤشر الجودة (i)
01	فئة أولى: قروض ممتازة عديمة المخاطرة	$i \geq 25$
02	فئة ثانية: قروض قليلة المخاطرة	$25 > i \geq 20$
03	فئة ثالثة: قروض متوسطة المخاطرة	$20 > i \geq 5$
04	فئة اربعة: قروض مرتفعة المخاطرة	$5 > i \geq -5$
05	فئة خامسة: قروض خطرة جدا	$i < -5$

المصدر: بن عيشي عمار بن عيشي بشير، مداخلة بعنوان أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ،جامعة سوق اهراس 22،2012/05/23، ص90.

2- **نموذج كيدا** :Kida 1981

لقد بني هذا النموذج أيضا على خمس نسب مالية رئيسية ليأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Z = 1{,}042X1 + 0{,}24X2 - 0{,}461X3 - 0{,}463X4 + 0{,}27\ X5$$

X_1 :صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول

X_2 :حقوق المساهمين ÷ مجموع الخصوم؛

X_3 :الأصول المتداولة÷ الخصوم المتداولة؛

X_4 :المبيعات ÷ مجموع الأصول؛

X_5 : النقدية ÷ مجموع الأصول .

يعتبر هذا النموذج المؤسسة فاشلة عندما تكون قيمة ((Z سالبة وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الإفلاس قدرها 90% قبل سنة من حدوث واقع الإفلاس[1]

[1] سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية**، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، 2017، ص421

3- **نموذج** .Altman 1974:[1]

يقوم هذا النموذج على خمس متغيرات أساسية مستقلة يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير تابع (Z) ، ويعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية كما يلي: [2]

$$Z = 0{,}012X1 + 0\ ,014X2 + 0{,}033X3 + 0{,}006X4 + 0{,}010X5$$

X_1: صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول؛

X_2: رصيد الأرباح المحتجزة ÷ مجموع الأصول؛

X_3 ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأصول؛

X_4: القيمة السوقية للسهم ÷ مجموع الخصوم؛

X_5 :المبيعات ÷ مجموع الأصول؛ :Z دليل أو مؤشرالاستمرارية .

وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع ((Z قدرها 99, 2 .

– في حالة :99, 2 >Z فالمؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرار؛

– في حالة: 81,1 < Z < 99, 2 : فالمؤسسة يصعب تحديد وضعيتها؛

– في حالة :81,1> Z فالمؤسسة فاشلة ويحتمل إفلاسها.

هذا وقد أثبت هذا النموذج قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس في حدود 82% قبل سنة من حدوثه وبنسبة 58% قبل سنتين من وقوعه.

---

[1] محمد نواف عابد، **استخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بتعثر الوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد، 1، فلسطين، 2021، ص3

[2] – كمال ر زيق، مداخلة بعنوان" تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" الملتقى الدولي السنوي السابع، حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن 16- 81 أفريل ، 2009.

4-**نموذج** Taffler's Z- Score:[1]

أجريت هذه الدراسة سنة 1977 حيث هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المؤسسات البريطانية، وقد اعتمدت على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين العديد من المؤسسات الصناعية مستمرة في عملها وأخرى أعلنت إفلاسها تم تصفيتها والمجموعتين متشابهتين من – الحجم والصناعة، وذلك وفق النموذج التالي: حيث أن:

X الأرباح قبل الضرائب الخصوم المتداولة ؛ : X

الأصول المتداولة / مجموع الخصوم ؛ : X

الخصوم المتداولة مجموع الأصول

$$Z = 0.53X , + 0.13 X2 +0.18 X3 + 0.16 X$$

و: الخصوم المتداولة مجموع الأصول : فترة التمويل الذاتي (الأصول السائلة- الخصوم المتداولة) / المصاريف التشغيلية اليومية للتوقعة . وقد جرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين وفقا لقدرتها على الاستمرار ، وهي : - فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار ، إذا كانت قيمة Z تساوي 0.3 أو أكبر . – فئة المؤسسات المهددة بخطر الإفلاس ، إذا كانت قيمة Zتساوي 0.2 أو أقل .

5-**نموذج** Gordan Springate :[2]

خلال سنة 1978 استخدم الباحث أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية ، حصلت على نسبة 92.5 % لقدرتها على التمييز بين مجموعة من المؤسسات الناجحة ماليا ، ومجموعة أخرى من المؤسسات أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها ، وذلك حسب الصيغة التالية:

حيث أن : : X , Z = 1.03 X , +3.07 X_2 +0.66 X3 +0.4 XX3 الأرباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة ؛ : X صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية. – وكلما ارتفعت قيمة المؤشر 2 فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة ، أما إذا كانت قيمة Z أقل من 0.862 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

[1] عبدالرحيم ليلى، التسيير المالي، مطبوعة دروس ومحاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016، ص 87

[2] عبد الرحيم ليلى، المرجع نفسه، ص88

6-نموذج Zmi jewski: [1]

أجريت هذه الدراسة سنة 1984 ، حيث استخدم النموذج تحليل بروبيت لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، حسب الصيغة التالية : إن تطبيق النموذج يحتاج إلى خطوة إضافية عن تلك المستخدمة في نموذج Altman وذلك بشرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد 1.8138 ، لتصبح الصبغة المعدلة كما يلي , $Z = -4.803-3.599X$, $Z = -8.7117-6.5279X$, $+9.8054\ X_2 -0.1814X$, $+5.406\ X_2 -0.1\ X$ حيث أن : معدل العائد على مجموع الأصول ؛ نسبة المديونية ل نسبة التداول.

7-نموذج Zavgren:[2]

أحد يعتبر أهم النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي ، حيث يمتلك قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي لخمس سنوات قادمة وكان هذا خلال سنة 1985 ، ويقوم النموذج على أساس التحليل اللوغاريتمي ، واستخدام النسب المالية التالية :

متوسط المخزون السلعي / صافي المبيعات ؛

متوسط الذمم المدينة / متوسط المخزون السلعي ؛

النقد وما يعادل النقد / مجموع الأصول ؛

الأصول السائلة / الخصوم المتداولة ؛

صافي الربح / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين) ؛

الديون طويلة الأجل / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين) ؛

صافي المبيعات / (الأصول الثابتة المادية + رأس المال العامل)

[1] عبد الرحيم ليلى، المرجع نفسه، ص89

[2] عبد الرحيم ليلى، المرجع نفسه، ص90 .

8-**نموذج** Argenti – Score :[1]

يعتمد هذا النموذج على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات ، من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية ، على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط ، دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان ، ويعتقد أن عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية أسلبب كافية للفشل المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة ، أو عدم كفاءة النظام المالي، أو عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة، وقد إعتمد النموذج على أن المؤسسات المتوقع فشلها لابد وأن تمر بأربعة مراحل: العيوب، الأخطاء، فرضية الأعراض ثم الفشل.

[1] عبد الرحيم ليلى، المرجع نفسه، ص92

المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لقياس المخاطر الائتمانية.

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الطرق المعتمدة في تحليل وقياس المخاطر الائتمانية خاصة وأنها الطريقة التي تسمح بتحليل الوضع المالي لطالبي القروض وبالتالي إمكانية التنبؤ بمدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته

سنتطرق لمفهوم التحليل المالي (الفرع الأول) ثم إلى أهميته (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.[1]

الفرع الثاني: أغراض التحليل المالي

الغرض الأساسي للتحليل المالي، هو تقييم أداء المؤسسة من خلال إيجاد ارتباطات و مؤشرات معينة ، بحيث تظهر النقاط الإيجابية وكذلك السلبية في أداء تلك المؤسسة لتكون أداة في اتخاذ القرارات ذات الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة ومن الممكن تلخيص تلك الأغراض من خلال الآتي:

1- التعرف على وضع المؤسسة المالي، وقدرتها على مواجهة أعباء الديون و القدرة على الاقتراض.

2-مساعدة إدارة المؤسسة في التخطيط و إتخاذ القرارات المناسبة، بما يتلائم وأهداف المؤسسة.

3-التعرف على الأداء الإداري للأقسام المختلفة ومدى إلتزامها بالخطط الموضوعة.

4-تقييم السياسة المالية للمؤسسة، ومدى الربحية، وسبل تطويرها من أجل تحقيق الأهداف.

5-تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية في أداء مهامها في ظل السوق.

---

[1]. نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة تطبيقية**، دار المستقبل، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص10

6- بيان الجدوى الاستثمارية في المؤسسة.

7-تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها المالية خلال فترة التشغيل.[1]

المطلب الثاني: النسب المالية لتحليل مخاطر القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدد في الغالب 12 شهر ومن أمثلة هذه النشاطات: التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع...إلخ، ومن أهم النسب المالية المعتمدة في تحليل القروض الموجهة لهذه النشاطات ما يلي:

الفرع الأول: رأس المال العامل

1- تعريف رأس المال العامل:

يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة أو من منظور آخر على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل

ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل موجبة وبناء عليه يمكن القول أن رأس المال العامل الصافي هو هامش الأمان، وهو يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تحصيل الحقوق ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان.

ويعطي البنك أهمية بالغةلرأس العامل باعتبار هذا الأخير يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الاستغلال (بيع المخزون وتحصيل الحقوق) إلى بعض التأخر وفي هذه الحالة تقل مخاطر تأخر تسديد القرض من طرف المؤسسة ويجب أن يكون رأس المال العامل كافيا مقارنة مع المخاطر المتوقعة الناجمة عن احتمالات عدم .(التوافق ما بين أجال تسديد الديون وآجال تحصيل الحقوق.

[1] نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة تطبيقية**، دار المستقبل، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص11

2-الاحتياج في رأس المال العامل:

يمكن تعريفه على أنه ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول للأصول المتداولة والذي يضمن لها توازنها المالي الضروري، كما يمكن تعريفه على أنه أرس المال العامل الأمثل. ويمكن حسابه على أنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات البنكية)

ونستطيع أن نميز ثلاث حالات في الاحتياج ل أرس المال العامل:

– الاحتياج إلى رأس المال العامل <0 إذن المؤسسة تعاني من عجز تمويلي في المدى القصير.

– الاحتياج إلى رأس المال العامل >0 المؤسسة تتوفر على هامش أمان وفائض تمويلي

– الاحتياج إلى رأس المال العامل =0 معناه أن المؤسسة تغطي احتياجات الدورة بالاعتماد على موارد الدورة ولا تستطيع توفير أي هامش أمان لها.[1]

الفرع الثاني: النسب المالية :[2]

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المنحنية في الحقول المركز المالي للمؤسسة ، والحكم على نجاعتها ، وتعر َف على أنها علاقة متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، وهذا يعني أن هناك عدة لا نهائي منها، وهذا يصبح لزاما علي المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والتكاملية فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل (12 نسبة على الأكثر) وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتحملي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع:

– النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لتتبعها الماء الظاهرة المدروسة.

– نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها.

– متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وخصائصها

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 147.

[2] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص36

أنواع النسب المالية: تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة – ومردودية وطريقة تسيير مجموع الأصول، بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على مواردها الذاتية والأجنبية، والمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة كخطر الاستغلال وخطر الإفلاس والخطر المالي، لكنا منهدم في هذا القسم مجموعة من النسب التي تقيس التوازن المالي للمؤسسة وخطر التوقف عن الدفع : نسب السيولة سب المديونية ونسب التسيير.

1-**دراسة نسب السيولة** : تستعمل هذه المجموعة من للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، وبالتالي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل ، أي أنها لهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره . وتقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب[1] :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل . ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة ، كلما ارتفعت هذه النسبية لكنها تعتبر مؤشرا عاما لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة واستحقاق الديون قصيرة الأجل، الأمر الذي تطلب نسبة مالية أخرى وهي نسبة السيولة المخفضة:

نسبة السيولة المخفضة الأصول المتداولة– المخزون /الديون قصيرة الأجل

وقمت تم استدعاء المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة– بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة، وبالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية. هذا يعني أنه لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غر القاهرة بقيمتها الدفترية وتحصيل ذممها ، لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي ، أما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة من حيث السيولة ، فإنها تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها.

نسبة السيولة الجاهزة: النقدية/ الديون قصيرة الأجل

[1] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص36

توضح هذه النسبة مقدرا النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين المقابلة الالتزامات قصيرة الأجل السهولة دون اعتبار الدمم أو المخزون و عليه ، فهي تبين للمؤسسة ، هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم ، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل.

وإضافة إلى النسب السابقة يمكننا قياس درجة سيولة المؤسسة بالنسبة التالية:

نسبة المخزون إلى رأس المال العامل: المخزون/(الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل)

تظهر هذه النسبة الجزء من صافي الأصول المتداولة الذي يتمثل في المخزون السلعي ، والغرض من إيجاد هذه العلاقة هو الإشارة إلى الخسارة المحتملة للمؤسسة نتيجة الانخفاض في قيم المخزون . ومن هنا فإن انخفاض هذه النسبة يعتبر في صالح المؤسسة.

– **دراسة نسب النشاط** : تقيس لنا هذه المجموعة من النسب ، كيفية تسيير المؤسسة المجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم . وسنهتم في هذا المعال بقياس سيولة المؤسسة ، أي التوازن المالي على المدى القصير ، إن حساب وتحليل عناصر الاستغلال بالمؤسسة يسمح بمعرفة سيولة مختلف العناصر التي تكون الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

ومن البديهي أنه كلما كان دوران هذه العناصر سريعا ، كلما كان الوقت الضروري لتحولها إلى نقدية أقل، بفرض ثبات العوامل الأخرى (خاصة الإنتاج) . ويمكننا دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين كما يلي:

مهلة ائتمان الزبائن: الزبائن +أوراق القبض/المبيعات السنوية متضمنة الرسم*360

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة، وعلى العموم يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

مهلة تسديد الموردين: الموردون + أوراق الدفع/المشتريات السنوية متضمنة الرسم*360

تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون ، ويجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون ، وفي الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها

– **دراسة نسب المديونية** : تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة تمويل الاستثمارات ، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين.

وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها: نسبة السيولة الأجلة، نسبة القدرة على التسديد ، نسبة الاستقلالية المالية وكذلك نسبة تغطية المصاريف المالية كمايلي:

(نسبة السيولة الأجلة – الديون متوسطة وطويلة الأجل) /الأموال الدائمة

وتعتبر السيولة الآجلة النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل أن يمنح فرضا طويل الأجل، لأنها تمثل هامش استدانة المؤسسة . إن حصة الأموال الخاصة تمثل هامش الأمان للدائنين على المدى البعيد . ففي حالة التصفية ، فإن الأصول الصافية يجب أن تكفي لتسديد مجموع الديون الآجلة، وإذا لم تكن حصة المستثمرين كبيرة في التمويل، فإن الأخطار سيتحملها الدائنون في جزءها الأكبر، لذلك تفضل البنوك نسب استدانة منخفضة (معتدلة) ، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة ، كلما زادت حماية البنك من خطر عدم التسديد، وعلى العكس من ذلك ، يفضل المساهمون أن تكون هذه النسبة مرتفعة، سواء لزيادة أرباحهم (أثر الرفع المالي)، أو للحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدانها في حالة زيادة رأس المال. ولمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية نستخدم النسبة التالية[1]:

نسبة القدرة على التسديد: الديون متوسطة وطويلة الأجل/ قدرة التمويل الذاتي

[1] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، مرجع سابق، 2011، نفس الصفحة

توضح هذه النسبة ، المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي . فإذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد ، فإن المؤسسة تتمتع بقدرة على الاستدانة، أو إمكانيات ذاتية للتطور ، ومن الأحسن كذلك تقدير حصة القدرة على التمويل الذاتي المخصصة لتسديد الدين ، وتعطى بالنسبة التالية:

قسط التسديد السنوي /قدرة التمويل الذاتي

حيث أن النسبة المعيارية التي تنصح بها البنوك تكون أقل من 5 % . كما يمكننا قياس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تغطية احتياجاتها المالية كما يلي :

نسبة الاستقلالية المالية :الأموال الخاصة/مجموع الخصوم

تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، حيث أن:

– 20 % ممثل الحدود الدنيا.

–60 % ممثل الحدود القصوى وإذا زادت النسب تبذير للأموال.

أما النسبة المقبولة فتتراوح بين30 % و40 % ، وتعتبر المصاريف المالية إحدى مؤشرات تحكم المؤسسة في مصاريفها بشكل عام ، وتقاس هذه النسبة كمايلي :

نسبة تغطية المصاريف المالية: المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي الصافي

وتبين لنا هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة. وكلما كانت هذه النسبة منخفظة ، كلما كان ذلك في صالح المؤسسة ، والعكس صحيح ، فكلما زادت المصاريف المالية كلما زادت تكاليف المؤسسة ، وبالتالي عدم الحكم المؤسسة في مصاريفها وما لذلك من انعكاسات سلبية على هامش ربحها ، وقدرة منتجاتها أو خدماتها على من المنافسة وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل يجب أن تفسر مع الظرف الاقتصادي والتنافسي.

المطلب الثالث: النسب المالية لقياس مخاطر قروض الاستثمار

قروض الاستثمار هي تلك العمليات تقوم بها المؤسسة لفترات طويلة إما بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو على العقارات. وهذه أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل هذا النوع من القروض: [1]

1- **التمويل الذاتي:** يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك. والتمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها. ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الإهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة. وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل، باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول أجال الاستحقاق إنما يعتمد إلى حد بعيد على قدرتها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع.

2- **نسبة المديونية:** في حالة التمويل طويل الأجل، يهم البنك كذلك إلى أي مدى تستطيع الأموال الخاصة للمؤسسة أن تغطي الديون متوسطة وطويلة الأجل . ويقاس هذا الأمر بواسطة نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل بما فيها الفرض محل الدراسة. ولاعتبارات الأمان التي تعتبر هدفا أساسيا للبنك، يفضل أن تكون هذه النسبة في حدود الواحد الصحيح .

3- **نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:** إضافة إلى النسب السابقة التي يستعملها البنك، والتي تعطي له فكرة واضحة وطويلة عن الحالة المالية للمؤسسة في مواجهة المديونية الآجلة (المديونية متوسطة الأجل) ، فإنه يقوم بحساب نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة . والهدف من هذه النسبة هو معرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازمة لتغطية المديونية الأجلة . ومن الواضح أن هذه السنوات إنما يعتمد على حجم الارباح التي تحققها المؤسسة . فإذا كان حجم الأرباح المحققة

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 150

كبيرا عبر السنوات فإن عدد السنوات اللازمة لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح سوف يكون صغيرا . ومن وجهة نظر البنك، فإن المؤسسة تعتبر في موقع جيد كلما كان عدد السنوات الكافية لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح قليلا . وبطبيعة الحال، فإن البنك من وجهة النظر هذه، وبتوفر هذه الإمكانية، فإنه يستطيع أن يأمل في تجمع ظروف أفضل لكي تكون الأموال التي يقدمها للتمويل في أمان من مخاطر عدم التسديد. إضافة إلى هذه المعايير ، يمكن أن نعرض مجموعة أخرى من النسب التي تعتبر أساسية في أي تقييم جيد. وهذه النسب تعبر دوما عن العلاقة الموجودة ما بين النتائج التي تحققها المؤسسة ومديونيتها. وتتمثل أهم هذه النسب فيما يلي :

4-**نصيب المصاريف المالية في النتائج**: ويقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة المصاريف المالية إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال . ويدل على الجزء الذي تحتله المصاريف المالية (الفوائد المدفوعة على القروض) في النتائج التي تحققها هذه المؤسسة . وفي الحقيقة كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما كان ذلك يعكس وجها ايجابيا للمؤسسة . وتعتبر المؤسسة عادة في جيدة إذا كانت هذه النسبة في حدود 0.4 .

5-تغطية رؤوس الأموال المستثمرة: يمكن التعبير عن هذه التغطية بواسطة نسبة الموارد الدائمة إلى رؤوس الأموال المستثمرة. وتقيس الجزء من رؤوس الأموال المستثمرة المغطاة بواسطة الموارد الدائمة، ويكون الوضع عاديا إذا كانت هذه النسبة تتراوح بين0.8 و0.85

6-قدرة التسديد: يقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة قدرة التمويل الذاتي إلى المديونية الإجمالية. ويعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي التي تحققها وعادة يكون الوضع مقبولا عندما تدور هذه النسبة في حدود 0.3. [1]

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص 148.

المبحث الثالث: الطرق الحديثة لقياس مخاطر الائتمان:

في وقت تعرف فيه الحياة الاقتصادية تطورا سريعا وطلبا مت ازيدا على التمويل يعتبر عنصر المخاطرة من أكثر اهتمامات الدارسات الأكاديمية والمهنية التي تعمل جاهدة على التقليل منه إلى أدنى حد ممكن مما يزيد من فرص الحصول على الأرباح، وفي ظل هذه الظروف تعمل البنوك بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية في التنبؤ بمخاطرة القرض كالتحليل المالي، في حين تستخدم مختلف البنوك العالمية بعض الطرق الإحصائية الحديثة والمساعدة في اتخاذ القرار ات والتي حققت نتائج مشجعة وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي

الفرع الأول: مفهوم طريقة القرض التنقيطي

إن طريقة القرض التنقيطي هي إحدى الأليات لتوقع خطر عدم السداد تعتمد على أساليب إحصائية تساعد البنك في التنبأ بالمر كز المالي لطالب القرض كما أنها تعتبر أحد التقنيات التي تعتمد في تحليلها على نماذج في شكل معادلات خطية لعدة متغيرات محاسبية و فوق محاسبية تعطي من خلالها وزن أو نقطة خاصة بكل زبون.

ظهرت هذه الطريقة في اختبار الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات وإنتشرت في أوربا تدريجيا في السبعينات، وهي اليوم شائعة الاستعمال في الكثير من المؤسسات المالية.[1]

الفرع الثاني: أهداف القرض التنقيطي

من بين أهداف هذه الطريقة نذكر ما يلي:

-تخفيض خطر القروض الممنوحة لما يضمن إختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.

-تسريع عملية إتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن الخدمات المقدمة للزبائن.

[1] كافي ميمون ومولاي أمينة، **تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي**، مجلة البحوث الافتصادية المتقدمة، المجلد6، العدد1، 2021، ص6

-التخفيض من أعباء دراسة الملفات لطالبي القروض و تسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

-يمكن معرفة أحسن تصنيف للمؤسسة.

حيث يقوم التحليل التمييزي على مجموعة من الفرضيات، ويمكن ذكرها على النحو التالي :

– عدم وجود مشكلة الإرتباط بين المتغيرات التمييزية في النموذج والتي ينجم عنها الازدواج الخطي المتعدد.

-تكون مصفوفة التباينات المشتركة لمجموعات الدراسة غير متساوية ،أي ان هذه المجموعات لها كثافة حول أصولها مع الاخذ بعين الاعتبار التباينات بين كل متغيرين.

– المجموعات الخاضعة للدراسة منفصلة احصائيا وقابلة للتحديد وان كان هناك درجات معينة للتداخل فيما بينها.[1]

مراحل إعداد القرض التنقيطي:

انتقاء المتغيرات: بعد اختبار العينة والتي هي عبارة عن ملفات للمؤسسات الجيدة التي لم تتلق صعوبات ماليةفي التسديد ومؤسسات غير جيدة التي لديها صعوبات مالية. يتم انتقاء المتغيرات التي تكون اما محاسبية او غير محاسبية ويتم اعتمادها فيZ اعداد النموذج.

التحليل الاستقصائي:

بعد معالجة تلك المعلومات باستخدام التحليل التمييزي،يتم اختيار المتغيرات التي لها أهمية اكبر من المتغيرات الأخرى في تشكيل مجموعات او توليفة خطية على شكل دالة تنقيطية والتي تسمح باعطاء نقطة لكل زبون ونرمز لها بالرمز Z.

تعطى بالصيغة التالية:

$$Z = \sum_{n=1}^{\infty}(a_i R_i)+\mathrm{B}$$

[1] كافي ميمون ومولاي أمينة، **تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد6، العدد1، 2021، ص6

حيث:

B ثابت (constant)

Ri نسب المتغيرات

Aiالمتغيرات المرتبطة بالنسب Ri:

3-تعيين نقطة الفصل*Z:

هو تحديد قيمة *Z المرتبطة بمنطقة الشك(منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:

$$2Z^*=(N1*Z1+N2*Z2)/(N1+ N2)$$

حيث: Z1: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

Z2: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

N1: عدد المؤسسات العاجزة.

N2: عدد المؤسسات السليمة.

4-اختبار صحة النموذج:

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

المؤسسات	A	B
A	H1	M1
B	M2	H2

حيث:

A: المؤسسات السليمة

B: المؤسسات العاجزة

H_i: تمثل التصنيف الصحيح

M_i: تمثل الخطأ في التصنيف

وتحدد نجاعة النموذج بنسبة التصنيف الصحيح G حسب العلاقة التالية:

$G= H_1+H_2$(عدد ملاحظات الصنفA) +H_2(عدد ملاحظات الصنف B)/(المجموع الكلي للملاحظات

حيث كلما كانت Gكبيرة كلما كانت النموذج ملائما[1].

المطلب الثاني: طريقة رجال القرض[2]

إن الكم الهائل من المؤسسات أدى إلى ظهور مؤسسات عاجزة مستقبلها الإفلاس التي لم يتم التنبؤ بها من خلال الطرق الكلاسيكية و هذا ما نجم عنه ظهور الحاجة الى طرق أدق وأنجع تعطي صورة واضحة عن المؤسسة وتسمى بالطرق الإحصائية ومنها:

الفرع الأول: طريقة رجال القرض:

إن نشأت هذه الطريقة كان بالو.م.أ حيث يقصد برجال القرضCREDIT MEN أو SECURITY ANALYSES أخصائيين يقومون بدراسة وفحص قابلية استحقاق الديون وكيفية تسيير و إدارة المؤسسات وذلك بإنطلاقا من بعض المؤشرات الاقتصادية يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة شاملة ومفصلة. حيث تعرف طريقة رجال القرض بأنها التقنية التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها وفقا للمعايير التالية:

1-**العامل الشخصي**: ولديه إرتباط بكفاءة ومهارة و أقدمية المسيرين، قدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف الطبقات العمالية والمعامل ترجيحه هو40%.

2- **العامل الاقتصادي**: وهو الذي يتحكم بموقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي مقارنة بالمؤسسات الأخرى أي حالتها العامة، الفرع الاقتصادي الذي تنتمي إليه أو الجانب الإقتصادي، الوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها ومعامل ترجيحه هو 20%.

3- **العامل المالي**: وهو الذي نستطيع من خلاله تعيين الوضعية المالية للمؤسسة وذلك على حسب ميزانياتها لتحليل بعض عناصرها ومعامل ترجيحه هو 40% و بالرجوع إلى معاملات الترجيح السابقة يتم تقييم الحالة المالية للمؤسسة وذلك انطلاقا من 5 نسب كما هو موضح في الجدول التالي: (النسب المرجعية لطريقة رجال القرض).

---

[1] كافي ميمون ومولاي أمينة، **تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد6، العدد1، 2021، ص9

[2] بن حليمة هوارية، **التقنيات البنكية**، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت،2021/2020، ص15

جدول رقم 2-1 النسب المرجعية لطريقة رجال القرض.

رقم النسبة	البيان	الصيغة الرياضية للنسبة	معامل الترجيح
1	- نسبة السيولة المختصرة	- قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل	%25
2	- نسبة الاستقلالية المالية	- أموال خاصة/مجموع الديون	%25
3	- نسبة تمويل القيم الثابتة	- أموال خاصة/قيم ثابتة صافية	%20
4	- نسبة دوران المخزون	- رقم الأعمال/المخزونات	%20
5	- نسبة دوران العملاء	- رقم الأعمال/مجموع الحقوق على الزبائن	%10

ولحساب المعدل المرجح نقوم بمقارنة كل نسبة من النسب الخمسة مع نسب مثالية حسب العلاقة RI = النسبة i للمؤسسة / النسبة المثالية ثم نحسب المعدل المرجح بالعلاقة:

$$\bar{R} = \sum_{i=1}^{5} a_i R_i = 0.25R_1 + 0.25R_2 + 0.2R_3 + 0.2R_4 + 0.2R_5 \quad \text{-----(48-2)}$$

فإذا كان: $\overline{R} \leq 1$ الحالة المالية للمؤسسة جيدة

$\overline{R} > 1$ الحالة المالية للمؤسسة سيئة

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الطريقة رجال القرض:

1- مزايا طريقة رجال القرض

أهم ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب حيث أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط لدراسة وضعية حيث تناولت وضعية الزبون الطالب للقرض بجميع جوانبها بما في ذلك العامل الاقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنها التحكم فيها، أما العامل الشخصي فإنه يعكس أداء المسيرين ومهاراتهم الذي

يعطي نظرة حول المحيط الداخلي للمؤسسة والذي كلما كان ملائما زاد من ثقة البنك، وبهذا فإن قرار منح القرض يكون موضوعيا وأقل عشوائية.

– إن التحليل المعتمد في طريقة رجال القرض لا يفصل بين نتائج المتغيرات المستعملة لدراسة المؤسسة، وإنما يأخذها بعين الاعتبار جملة وهو ما يؤدي الى تحليل شامل ومنسجم للحالة العامة للمؤسسة.

– من الجدير بالذكر ان طريقة رجال القرض تجنب البنك مشقة للبحث عن نموذج كما هو الحال في طريقة التنقيط، فهي تقدم نموذجا قابلا للاستعمال بصفة مباشرة.

المطلب الثالث: طريقة الأنظمة الخبيرة :system experts

الفرع الأول: مفهوم طريقة الأنظمة الخبيرة

1–تعريف طريقة الأنظمة الخبيرة

تعتبر نظم الخبرة أحد فروع الذكاء الاقتصادي وهي نظم تعتمد على حاسوب يحتوي معرفة خبير أو مجموعة من الخبراء في مجال معين، ويمكن توظيف هذه المعرفة في الإرشادات أو اتخاذ القرارات فيما يخص المشاكل التي لا تتوفر على حلول، ويعرف النظام الخبير بأنه برنامج معلوماتي يحاكي التفكير المنطقي لخبير بشري في مجال معين للمعرفة، ويمكن للنظام الخبير أن يكون نظاما لاتخاذالقرار أو نظام للمساعدة في اتخاذالقرارات أو نظام للمساعدة على التعلم، ويعرف النظام الخبير أيضا بأنه عبارة عن برنامج معلوماتية يحاكي البرهنة المنطقية لخبير بشري في مجال معرفي معين حسب استعماله[1]. وتوجد أنواع مختلفة للنظم الخبيرة التي تساعد على التسيير مثل[2]:

نظام خبير يهتم بمعالجة المعلومة المحاسبية :crédit manager de texas instrument

[1] لين علوطي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر 2003 – 2004 ، ص 122.

[2] شادر سعاد، **مساهمة الأنظمة الخبيرة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر 2003 – 2004 ، ص 76.

فبإمكانه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم استعماله من طرف البنوك لتقييم قدرة لمؤسسة على تسديد ديونها؛

—نظام خبير للتحليل المالي يتكون من أربعة مائة قاعدة finexprode texas instrument موجهة لاستعمالات البنوك والإدارة المالية.

2-أسباب تصميم الأنظمة الخبيرة:

هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء تصميم مثل هذا النوع من الأنظمة أهمها:

- وجود خبرة نادرة لشخص أو مجموعة أشخاص يتوقف عليها عمل المنشأة أو المنظمة ككل لذلك يتطلب إبقاؤها أو تطويرها من بعد وفاة الشخص أو هؤلاء الأشخاص تصميم نظام خبير باستخدام إمكانيات الحاسبات لسد مثل هذه الخبرة؛

- وجود تطور هائل للعلم والمعارف ونظرا لمحدودية الأشخاص المتخصصين بهذه المعارف وصعوبة استيعاب كل ما يطرح في تلك المجالات لذا يتطلب تصميم نظام خبير تخزن به هذه التطورات والمعلومات كافة[1] ؛

- إمكانية الاستفادة منها في أماكن متعددة في المجالات التي تخصص لها مما يقلل التكاليف والجهد والسرعة في التنفيذ؛

- تساعد هذه الأنظمة على خلق الأفكار والاستنتاجات الجديدة لدى العلماء المتخصصين؛

- استخدام هذه النظم أصبح حقيقة فلابد من استخدامها من قبل الإدارة لغرض اتخاذ قرار دقيق وصائب من خلال التحاور فكرا وأسلوبا[2].

[1] مراد رايس، **أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر ،2005- 2006، ص 49.

[2] علاء السالمي وآخرون ،**أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2004، ص 52.

الفرع الثاني: مكونات نظم الخبرة

يتكون النظام الخبير من المكونات التالية :

3-1- قاعدة المعرفة :

نموذج معرفة إنسانية وجزء من النظام الخبير يعتمد على الحقائق متمثلة بمجموعة تعريفات، فرضيات، معايير واحتمالات تصف منطقة المشكلة، وعلى أسلوب تمثيل المعرفة ممثلا بمجموعة من القواعد والافتراضات المنطقية والرياضية والتي تصف كيف أن الحقائق متناسبة معا وفي حالة منطقية . ويتم جمع واشتقاق هذه المعرفة من الخبير من خلال التقنيات التي يستخدمها مهندس المعرفة؛

3-2- موارد البرمجيات:

تحتوي موارد البرمجيات على مجموعة برمجيات النظام الخبير وهي:

أ. محرك الاستدلال

برمجية للبحث في محتويات قاعدة المعرفة في سياق وتسلسل دقيق، تقوم بمزج ومقاربة الحقائق التي توجد في الذاكرة عند الاستشارة في مسألة ما، ومقارنة المسألة المعروضة ونقلها من خلال وحدة الحوار، وربطها مع قواعد المعرفة المخزنة لديه لتوليد حل للمشكلة واختيار النصيحة المناسبة؛

ب. برامج واجهة المستخدم

هي البرمجيات التي تسهل للمستخدم التفاعل مع النظام الخبير، والتخاطب معه، إذ يستطيع المستخدم من خلالها إدخال المعلومات والتعليمات إلى النظام وتوجيه الأسئلة وتلقي الإجابات، وغالبا ما تهدف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى تزويد واجهة المستخدم باللغات التي تمكن المستخدم من التفاعل بسهولة مع النظام.

3-3-واجهة المستخدم

يتلقى المستخدمون للنظام الخبير نصائح الخبرة من محطات العمل المختلفة، ويملك النظام الخبير البرمجيات إلى تخاطب المستفيد بلغته الخاصة، كما زودت البرمجيات في النظام الخبير بخدمة تفسير الاستدلال، وهي برمجية تعمل من خلال عرض حقائق وقواعد المعرفة التي استخدمها النظام الخبير للتوصل إلى النصيحة المقدمة، وهذا يؤدي إلى زيادة ثقة المستخدم في النظام الخبير.[1]

الفرع الثالث: مزايا وعيوب نظم الخبرة

1-مزايا نظم الخبرة:

- **زيادة الإنتاجية:** فالنظم الخبيرة يمكنها أن تعمل بشكل أسرع وأدق من العنصر البشري؛

- **زيادة الجودة:** يمكن أن تزيد ES الجودة عن طريق توفير نصيحة منسقة وتقليل معدل الخطأ؛

- **الحصول على الخبرة النادرة:** فالنظم الخبيرة لا تقف عند حد معالجة البيانات، بل تستحوذ على المعرفة النادرة والخب ارت المتميزة لدى الخبراء في مجال معين ثم توفرها بشكل يسمح للآخرين باستخدامها بسهولة؛

- **المرونة:**فبناءً على نوع المدخلات من المعلومات تتحدد القواعد المستخدمة في حل المشكلات؛

- **نقل المعرفة إلى مواقع بعيدة:** أحد الفوائد الممكنة هي سهولة نقله عبر الحدود الدولية، خاصة للدول النامية التي لا تستطيع أن تدفع أتعاب الخبراء من العنصر البشري[2].

4-2- عيوب نظم الخبرة:

ورغم المزايا العديدة التي تتمتع بها النظم الخبيرة إلا أن هناك العديد من العيوب ومجالات القصور التي تتصف بها هذه النظم، الأمر الذي يحد من انتشار استخدامها وتتمثل هذه العيوب في الآتي: [3]

- أن المعرفة النادرة التي غالبا ما تشتمل عليها النظم الخبيرة، قد لا تكون متاحة بسهولة في العديد

[1] فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية** ،الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، ،2010، ص ص172،173.

[2] إيفرام توربان، **نظم دعم الإدارة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2000، ص ص 636، 637.

[3] أحمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،2009، ص 294.

من المجالات؛

– أن الخبرة المتميزة قد يصعب الحصول عليها من الخبراء في بعض الأحيان، كما أن لكل خبير مدخله في التعامل مع المشكلات؛

– أن مستخدمي النظم الخبيرة لهم قد ارت معرفية محدودة لا تمكنهم من الاستفادة الكاملة بإمكانيات هذه النظم.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تطرقنا إلى الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان من خلال ضبط مفهوم التحليل المالي واستعمالاته وأهميته وأنواع القوائم المالية الداخلة في عملية التحليل المالي وهذه المعلومات يجب أن تتبع سياسة الوضوح الكامل وتظهر جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع مثل البنك في حالتنا وأيضا تطرقنا في المبحث الثاني إلى التحليل باستخدام النسب المالية فهذا التحليل يعتبر من أكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع ولكن مع التطورات الحاصلة وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ظهرت طرق حديثة أكثر سهولة ونجاعة حاولنا حصرها في المبحث الثالث من خلال التطرق إلى القرض التنقيطي ورجال القرض والأنظمة الخبيرة وسوف نحاول التطرق إلى مختلف هذه الجوانب في الفصل الموالي من الدراسة التطبيقية.

الفصل الثالث

قياس مخاطر الائتمان في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيارت

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 – نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم إنشؤه بموجب مرسوم رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطن بـ 327 وكالة و39 مجمع جهوي[1].

[1] احصائيات من البنك محينة بتاريخ 2021/06/30.

2 – تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

أ. **مرحلة** 1982 – 1990 : خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

ب. **مرحلة** 1991 – 1999 : بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك.

ج. **مرحلة** 2000 – 2021: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي :

- 1991: تم الانخراط في نظام سويفت"SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛

- 1992: تم وضع نظام "SYBU" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل العمليات البنكية؛
- 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية؛
- 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛
- 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد للعمليات في الوقت الحقيقي Télétraitement؛
- 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB)
- 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
- 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن. إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس La Banque Assise مع خدمات مشخصة.
- 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.
- 2004: لقد كانت هذه السنة مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة Télécompensation، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز (72 ساعة)، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسؤولو بنك بدر على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية Les Guichets Automatiques des Billets المرتبطة ببطاقات الدفع.

- 2009: وضع الصيغة الجديدة للوكالات OCA مختصر لـ Organisation Commerciale Agence التي أعطت هيكلا تنظيميا جديدا للوكالات بدءا بتلك المركزية ثم تعمم تدريجيا لجميع الفروع. الهيكل التنظيمي الموافق لهاته الصيغة مدرج في آخر هذا المطلب.
- 2011: شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشرة على حساباتهم و طلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت والسماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد ومختلف التعاملات المالية والمصرفية. أيضا قام بنك BADR بتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير البطاقات.
- 2017: اعتماد نظام المعلومات الجديد FLEXCUBE الذي يسمح بالتحول نحو مركزية التعاملات. تم التحول نحو هذا النظام تدريجيا عبر كل الوكالات والمديريات وبذلك التخلي عن سابقه SYBU الى غاية نهاية سنة 2018.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.
وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله

مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار. وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛ وتحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك بمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه برفع حجم الموارد بأقل تكاليف؛ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛ وتسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة؛

الفرع الثاني مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع والمشاركة في تجميع الادخارات؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛

- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛

- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛

- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛

- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛

- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر

- إعادة تنظيم إدارة القروض

- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تعزيز التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للبنك ألفين دولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك ؛

- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته)؛

- احترافية العاملين؛

- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛

-تطهير وتحسين الوضعية المالية؛

المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية الأجل تحقيق أهداف واستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك

ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم. فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي .

يضم التنظيم المركزي :

أ- مجلس إدارة Conseil d'administration ومدير عام Directeur Général [1]

ب – مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[2]؛

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم اللامركزية، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش للمفتشات الجهوية الخمس لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

أما التنظيم اللامركزي فيظم:

- **المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E)**: التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 39 مجموعة جهوية للاستغلال.

- **الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E)** : تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

[1] بقرار من وزير المالية بتاريخ 2021/04/29.

[2] احصائيات محينة بتاريخ 2021/06/30.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا 327 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب: 31 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص كيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة وحسب نوع القرض المطلوب؛ فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها، ويتم تحويل الملف إلى المديرية المركزية المختصة به.

الشكل رقم 03-01: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: المقررات التنظيمية للبنك.

الشكل رقم 03-02: الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية للاستغلال

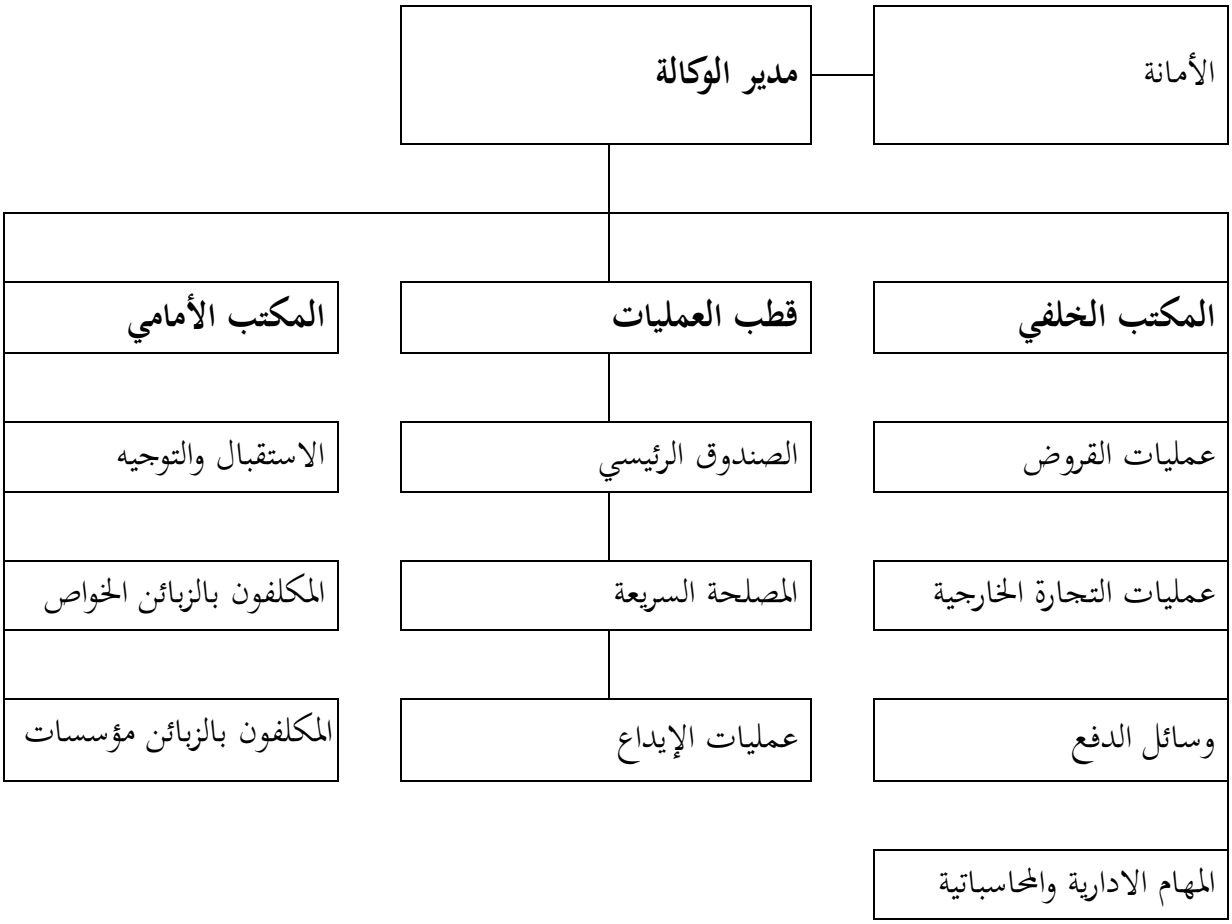

المصدر: المقرر التنظيمي للبنك رقم 53 الصادر بـ 2009/04/26.

المبحث الثاني: إجراءات منح القرض على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: استقبال ملف القرض

تمر إجراءات منح القرض بالخطوات التي نوضحها كالآتي:

1- الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وآجال الاستحقاق وأسلوب السداد. ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين فب البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة، وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها. وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي أما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بجدية في معاملة طلبه.

المطلب الثاني: خطوات اتخاذ قرار منح الائتمان

تشمل عملية اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه بالخطوات التالية:

1- **التحليل الائتماني للقرض:** ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة امكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدراته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

2-**التفاوض مع المقترض:** بعد تحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، ويمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

3-**اتخاذ القرار**: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموفقها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض بناءً على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

4-**تحرير اتفاقية القرض**:يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وهي كافة الالتزامات التي تقع على عاتق الزبون ضمن الشروط الخاصة والشروط العامة، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي تنص عليها اتفاقية القرض.

المطلب الثالث: تنفيذ عقد القرض

يمر صرف القرض بالمراحل التالية:

1- **صرف القرض**: تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي تمر بها الإجراءات منح القرض حيث يتم صرف القرض وفقا لنسب محددة تم الاتفاق عليها مسبقا، هذه النسب تكون ضرورية في مرحلة صرف القرض، ويتم تحويل الأموال إلى الممول إما عن طريق:

- الشيك البنكي chèque de banque.

-أمر بالتحويل ordre de virement

وعند صرف أي مبلغ يتم تحرير سند الأمر يتم إمضاءه من طرف الزبون كاعتراف بالدين.

2- **استخراج جدول اهتلاك القرض**: يتم استخراج جدول اهتلاك القرض بعد الاستهلاك الكلي للقرض في نسختين تمضي من طرف الزبون كإثبات على دراية الزبون بتواريخ استحقاق أقساط القرض، وتقديم مجموعة من سندات الأمر لإمضائها من طرف الزبون بحسب مبالغ وعدد

الاستحقاقات المرفقة في جدول إهلاك القرض مع إرجاع للزبون سندات الأمر التي تم إمضائها مسبقا عند صرف القرض، والتي يحتفظ بها في ملف القرض.

3-**تسديد القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف، فبعد حصول الزبون على جدول اهتلاك القرض يدخل في مرحلة تسديد القرض، لذا يجب على المكلف بالقروض إعلام الزبون بطرق السداد والتي تتمثل في:

- تسديد الأقساط عند حلول أجال الاستحقاق كل قسط.
- التسديد المسبق للمبلغ القرض (جزئي أو كلي).
- تسديد عدة أقساط في دفعة واحدة

ففي حالة رغبة الزبون في السداد الكلي للقرض يتقدم إلى البنك بطلب يوضح فيه نيته في سداد المبلغ الإجمالي، لدا يتوجب على المكلف بالزبائن إتباع الخطوات التالية:

- معاينة حساب الزبون لمعرفة الوضعية المالية.
- توقيف المبلغ المتبقي من القرض (مبلغ القرض، الفوائد، الرسوم، أعباء.....الخ).
- استدعاء الزبون من اجل دفع المبلغ المتبقي للقرض.
- خصم المبلغ من حساب الزبون وتسوية القرض
- إلغاء سندات الأمر.
- منح الزبون إشعار الخصم والسندات الملغاة.
- منح الزبون شهادة عدم الدين

المبحث الثالث: قياس مخاطر قرض استثماري

المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي لقياس مخاطر الائتمان

الميزانية التالية توضح المعلومات المتعلقة بالقرض الاستثماري

ميزانية سنة 2021: الوحدة بالدينار الجزائري

جانب الأصول:

	القيمة الاجمالية	اهتلاكات ومؤونات	قيمة محاسبية صافية
الأصول غير الجارية			
مباني	750000	30000	720000
معدات انتاج	8800000	1006250	8800000
مجموع الاصول غير الجارية	9550000	1036250	8513750
الأصول الجارية			
النقدية المتاحة	9065270		9065270
مجموع الأصول الجارية	9065270		
المجموع العام للاصول	17609020	30.000	17579020

جانب الخصوم

	القيمة الاجمالية
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال	8800.000
نتيجة النشاط	842880
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	9642880
الخصوم غير الجارية	
الديون طويلة الأجل	7936140
مجموع الخصوم غير الجارية	7936140
الخصوم الجارية	00
المجموع العام للخصوم	17579020

المصدر: من إنشاء الطالبين وفقا لمعطيات تم منحها من وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر تيارت.

ميزانية سنة 2022:

جانب الأصول:

	القيمة الاجمالية	اهتلاكات ومؤونات	قيمة محاسبية صافية
الأصول غير الجارية			
مباني	720000	30000	690000
معدات انتاج	7793750	1006250	6787500
مجموع الاصول غير الجارية	8513750	30000	7477500
الأصول الجارية			
النقدية المتاحة	9793220		9793220
مجموع الأصول الجارية			
المجموع العام للاصول	17300720	30.000	17270720

جانب الخصوم:

	القيمة الاجمالية
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال	8800.000
نتيجة النشاط	534580
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	9334580
الخصوم غير الجارية	
الديون طويلة الأجل	7936140
مجموع الخصوم غير الجارية	7936140
الخصوم الجارية	
المجموع العام للخصوم	17270720

المصدر: من إنشاء الطالبين وفقا لمعطيات تم منحها من وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر تيارت .

المطلب الثاني: تحليل الجداول المعطاة باستعمال النسب المالية

ويتم تطبيق النسب المالية على الجداول لسنة 2021 ولسنة 2022 كالآتي:

1- رأس المال العامل = الأموال الدائمة- الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة- الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل 2021= 9642880-8513750= 1129130

أس المال العامل 2022= 9334580-7477500=1857080

2-حساب الاحتياج في رأس المال العامل=

الاحتياج من رأس المال العامل2021=(9065270-9065270)-7936140= 7936140-(سالب)

الاحتياج من رأس المال العامل2022=(9793220-9793220)- 7936140= 7936140-(سالب)

3-حساب الخزينة= رأس المال العامل –الاحتياج من رأس المال

سنة 2021= 1129130- (7936140-) = 9065270

سنة 2022= 1857080 – (7936140-) = 9793220

التعليق:

يهدف تحليل قائمة المركز المالي للعميل طلب القرض إلى دراسة مدى إمكانية العميل على توفير السيولة اللازمة لتسديد الدفعات المالية له ومعرفة حجم تعرضه لعسر المالي سواء في الأجل القصير أو البعيد ومن خلال النسب المستخرجة من قائمة المركز المالي للسنتين 2021 و2022 نجد:

أن رأس المال العامل موجب وهو يدل على وجود جزء من الأموال الدائمة مخصص لتمويل الأصول المتداولة وقد شهد ارتفاعا كبيرا بسبب وجود تخفيض في الأصول المتداولة، في حين أن الاحتياج من رأس المال العامل سالب وهو يدل على عدم وجود صعوبات في تسييل الأصول المتداولة، كما أن الخزينة موجبة للسنتين وهو ما يدل على وجود العميل في وضع مالي ميسور على المدى القصير.

من خلال النتائج نجد أن مخاطر التخلف عن السداد في المواعيد المستحقة ذو درجة ضئيلة جدا ومن الممكن أن يوافق البنك على منح القرض ولكن بعد أن يتم الإحاطة بجميع المخاطر المصاحبة للقرض طيلة فترة القرض خصوصا تلك المتعلقة بمدى إحتمال تطور المشروع وأدائه المالي وبالتالي انعكاساته على مدى استعداده لمواجهة التزاماته و ذلك من خلال النسب التالية:

- نسب التداول= الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة

نسب التداول لسنة 2021= 9065270/7936140=1.142

نسب التداول لسنة 2022=9793220/7936140=1.234

تبين نسبة التداول مدى تغطية المؤسسة لاستخداماتها عن طريق الموارد المتداولة وكما تبينه النتائج حيث أنها قريبة من الواحد مما يعني وجود توازن هيكلي مالي للمؤسسة

-إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول=مجموع الديون/مجموع الأصول

لسنة 2021=17579020/7936140=0.451

لسنة 2022= 7936140/ 17270720=0.460

تبين هذه النسبة مدى تغطية مجموع الأصول لمجموع الديون وهو مؤشر يوضح العسر المالي الحقيقي على المدى الطويل أي أنه في حالة إفلاس المؤسسة مثلا يستخدم هذا المؤشر من طرف

الدائنين لهذه المؤسسة من أجل معرفة مدى احتمال استرداد حقوقهم، حيث كلما كانت هذه النسبة أقل من الواحد وكلما اقترب أو تعدى الواحد الصحيح كلما دل على وجود الخطر الائتماني.

-نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

نسبة التمويل الدائم لسنة 2021=8513750/9642880=1.13

نسبة التمويل الدائم لسنة 2022= 7477500/9334580=1.24

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة وتظهر النتائج على أن المؤسسة متمكنة تمويل اشماراتها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وقد تبقى جزء منها و ُجِ ه َ لتمويل الأصول المتداولة، حيث تبين أن رأس المال العامل موجب وبالتالي وجود نوع من اليسر المالي وهو الذي تبحث عنه البنوك في الطالبين للقروض من أجل ضمان استرداد الأموال في مواعيدها المحددة.

-نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة /مجموع الديون

نسبة الاستقلالية المالية لسنة 2021= 7936140/9642880=1.21

نسبة الاستقلالية المالية لسنة 2022=7936140/9334580=1.17

توضح نسبة الاستقلالية المالية مدى تغطية الأموال الخاصة لمجموع الديون أي مدى توفر الملاءة الماليةلتسديد المستحقات التي على عاتق المؤسسة وتهتم البنوك بنتائج هذه النسبة كقياس لمدى إمكانية استرجاع الأموال المقرضة إلى العميل، حيث كلما كانت النتيجة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على تناقص عنصر الخطر وكلما اقتربت هذه النسبة أو انخفضت من الواحد زاد الحجم المخاطر الممكن مصادفتها وزاد احتمال التخلف عن السداد أو عدم السداد نهائيا.

المطلب الثالث: طريقة الأنظمة الخبيرة

1- الأنظمة الخبيرة ودورها في التحليل:

عندما كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصدد اتخاذ القرار لحل منح الائتمان فإنه يستند على نصيحة المحللين الماليين والخبراء نظرا الخبرة الكافية حول طبيعة المشكلة وإدراكهم للبدائل المتوفرة، ولكن مع ظهور العولمة والتطورات الحاصلة في البنوك الأجنبية والأزمات المختلفة التي أصبحت

تعصف بالقطاع البنكي حاول البنك محل الدراسة مواكبة هذه التطورات مما استوجب عليه الاعتماد أكثر على الأنظمة البشريين فهي أقل جهد وتكلفة وأصبحت تحل محل الأنظمة البشرية والسرعة في استخراج المعطيات المساعدة على اتخاذ القرار.

معرفة نظام CANEVAS يعتمد على أجهزة الاعلام الآلي وهو نظام صمم من طرف خبراء ومهندسين من بنك الفلاحة شغلوا كل طاقاتهم وقدراتهم لتطوير هذا النظام الذي يقوم بتحليل ملفات القروض فهو يقوم بتحليلها حسب طبيعة القرض.

وذلك عن طريق إدخال المعلومات المتعلقة بالقرض محل الدراسة يقوم بتحويل الميزانيات المالية إلى ميزانيات مالية مختصرة ثم يستخدمها لحساب النسب المالية مع التعليق. يعتمد على أسلوب القرض التنقيطي خاصة فيما يخص مجال باللغة العربية تعني الاستمارات لأن هذا النظام عبارة عن جداول وقد بدأ العمل به السوق منذ سنة 2010.

2-**طريقة عمل نظام** CANEVAS:

بمجرد حصول المشرف على نظام CANEVAS على الوثائق المالية المطلوبة من ميزانية وجدول حسابات النتائج ل 3 سنوات متتالية وبعد التأكد من صحتها يقوم بفتح النظام تظهر أمامه نافذتين الأولى تخص قروض الاستغلال والثانية قروض الاستثمار.

أ- يتجه العامل أو الخبير إلى خانة القرض محل القياس ليجد عند فتحها خانة خاصة بالمعلومات حول الزبون يقوم بملئها حيث تحتوي على:

- اسم الزبون
- تاريخ طلب القرض
- مبلغ القرض
- الغرض من طلب القرض.

ب- خانة خاصة ب TCRوميزانيات فارغة يقوم الخبير بإدخال الأرقام إليها ليقوم النظام بعد ذلك بتحويلها إلى ميزانيات مالية مختصرة. وتكون هذه الميزانيات مبوبة بالطريقة الكلاسيكية أصول وخصوم، كما يجب عليه أأن يتأكد دائما من توازن جانبي الأصول والخصوم

ج-و ثم بعد ذلك يقوم النظام بإعداد جدول مالي مختصر للسنوات الثلاثة مع تعليق المشرف عليه في الأسفل، وتعتبر

د- الخطوة الرابعة فتتمثل في حساب النسب وحسب التقسيم المعتمد فالنظام يقسم النسب إلى أربعة أنواع نسب المالية والهيكلية والتسيير والمردودية بالاعتماد على المعطيات الموجودة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج. وبمجرد حساب كل هذه النسب يقوم باعداد جدول يحتوي على رقم الأعمال والهامش والقيمة المضافة ... ومعدلات تطورهم حسب السنوات الثلاثة.

ه- ثم بعد ذلك يقوم بإظهار ورقة تسمى بدراسة السوق وهنا يأتي دور الخبير ليختار المعلومات التي تناسب حالة المؤسسة المراد دراستها مع التعليق أسفل الجدول.

ثم بعد ذلك تظهر لنا ورقتين هما عبارة عن معطيات يقوم الخبير بكتابتها لأنها تساعد في عملية التحليل .

و- تظهر أمام الخبير مجموعة من الجداول تسمى بشبكات تقييم الخطر وهي تساعد في تقييم المؤسسة من حيث وضعيتها وملاءتها المالية ومع ملاحظة هذه الجداول فنجد أنه للخبير دور كبير في إعدادها فمثلا جدولي التسيير والنشاط يعتمدان على خبرة المشرف في عملية التنقيط أما جدول المالية فبالاعتماد على نتائج النسب التي تم حسابها مسبقا تتم عملية التنقيط وكخطوة ما قبل الأخيرة يقوم النظام بجمع النقاط المتعلقة بنشاط المؤسسة وماليتها والتسيير كل نقطة على حدى ليعود من جديد ويعطي لكل نقطة وزن خاص بها مع التركيز دائما على المالية التي تتحصل على وزن % 50 لتظهر في الأخير النقطة النهائية. وكخطوة أخيرة يقوم الخبير بالتعليق على كل ما يحصل في ورقة خاصة.

- أهم النسب المالية التي يقوم بحسابها يقوم نظام Canevas:

بتقسيم النسب المالية إلى أربعة أنواع : نسب التسيير ونسب المالية ونسب المردودية ونسب الهيكلة.

- **نسب المردودية** : تقيم هذه النسب قدرة الإدارة على توليد الأرباح الناتجة عن استخدام كل من الأصول والتحكم في التكاليف. وتقيس هذه النسبة النتيجة المتحصل عليها جراء استخدام أموال المؤسسة ، أي ما تقدمه الوحدة المستثمرة من أموال المؤسسة في تحقيق النتيجة الصافية أي أن كل 1 دج مستثمر من أموال المالك يخلق 0.15 أو 0.20 أو 0.30 دج كنتيجة صافية

- نسب خطر الاستغلال:

نسبة خطر الاستغلال= رأس المال العامل /قيم غير جاهزة

وتقيس هذه النسبة عدد مرات تغطية رأس المال العامل للقيم الغير جاهزة.

- نسب التسيير:

نسب دمج التكاليف المالية :

نسبة دمج التكاليف المالية – تكاليف مالية القيمة المضافة

- نسب المالية:

- نسب رأس المال العامل :

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – الديون قصيرة الأجل

نسب الخزينة= رأس مال العامل – الاحتياج من رأس مال العامل

3- طريقة التنقيط:

يقوم النظام بالربط بين المؤسسة ومحيطها من خلال دراسة السوق، وأيضا من خلال قياس نشاطها (يقيس مثلا مدى ترابطها) حيث يعطي وزن 20 % لدرجة الترابط، ففي حالة كانت

المؤسسة مترابطة بصورة جيدة يتم إعطاءها علامة 2 ومن خلال ضرب 2 × 20 % المؤسسة تتحصل على علامة 0,4 وهكذا تتم العملية مع كل التعليقات المرتبطة بنشاط المؤسسة.

– ثم يتم الانتقال إلى جدول ثاني يوضح فيه طريقة تسيير المؤسسة من خلال التركيز على مصادرها المالية وشكلها القانوني ويعطي أيضا لكل تعليق نقطة ووزن خاص به.

والجدول الأخير الذي يسمى بجدول التوازن المالي يتعلق بكل النسب التي تم حسابها من قبل، حيث يتم حصر كل نسبة في مجال خاص بها وعلى أساس هذا الحصر يعطي لها نقطة لتضرب في وزنها النسبي وتظهر نقطتها في الأخير. وكخطوة أخيرة نلاحظ أن النظام يقسم المخاطر المتعلقة بالمؤسسة إلى ثلاثة أقسام :

مخاطر متعلقة بنشاطها ووزنها 25 % .

ومخاطر متعلقة بالتسيير ووزنها 25 % .

وأكبر وزن يمنح للمخاطر المتعلقة بالمالية بنسبة 50 % .

خلاصة الفصل الثالث:

إعتمادا على ما قدمناه في هذا الفصل فقد توصلنا إلى أهمية وفعالية دور التحليل المالي عند البنك ،خاصة فيما يتعلق بمنح القروض الموجودة على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،فمنح هذه القروض لا يكون بصيغة عشوائية فهي مرتبطة بإطار زمني و خطر عدم السداد.

وهذا ما أدى بالبنك بالقيام بدراسة الوضعية المالية لكل مؤسسة أو أي طالب للائتمان بالاعتماد على أساليب وأدوات التحليل المالي.

وعلى حسب دراستنا التطبيقية التي تناولت قرض قام به زبون طبيعي، وباستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية قمنا بإنشاء ميزانية للزبون اعتمادا على ملاحق من البنك وقمنا بتحليل مالي له و توصلنا إلى أن هذه المؤسسة تتمتع بوضعية مالية متوازنة ، كما لها قدرة على الوفاء بإتزاماتها على البنك بالتسديد في الوقت المحدد .

وهذا ما يسمح للبنك بقبول طلب القرض وبعد دراسته ومعالجته والتأكد من الضمانات بمنح القرض .

وأيضا قدمنا لمحة عن طريقة عمل الأنظمة الخبيرة ودورها في التحليل المالي ثم كيفية العمل وفقا لنظام canevas وطريقة التنقيط.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر البنوك التجارية هيئة وساطة مالية هدفها تلبية الطلب على الخدمات المالية البنكية والحفاظ على استمراريتها وتحريك القوى الاقتصادية ودفع عجلة التنمية يبقى الإئتمان المصرفي خدمة مصرفية هامة وذات نفع للبنك ومن خلال توظيفه لموارده نظرا لأن عوائده تشكل القسم الاكبر من العوائد التي يحققها البنك.

ونظرا لحساسية القطاع البنكي وحدة مخاطره خصوصا مخاطر الائتمان أصبح يستلزم التعامل معه بكل حزم وحكمة، خاصة أن البنك يتاجر بأموال المودعين.

لذا على البنك توفير المعطيات والمعلومات الضرورية الدقيقة بغرض الاستناد عليها في اتخاذ قرار منح الإئتمان، خاصة تلك الاعتبارات المتعلقة بالخطر ودرجته واحتمال التعرض له وبالتالي تقصي القرار السليم خاصة وأن تجنب المخاطر كلية يضيع فرصة مقابلة الطلب على القروض وتحقيق العوائد و الاهداف المرجوة.

إذ تعتمد البنوك على مجموعة الطرق التي تسمح بقياس مخاطر الائتمان البنكي والمتمثلة في التحليل المالي من خلال دراسة الوضع المالي، وكذا الاساليب الاخرى المتوصل لها على غرار القرض التنقيطي، رجال القرض والأنظمة الخبيرة.

ويتمحور بحثنا حول طرق وأساليب قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، لذا حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الطرق المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح وقياس مخاطر الائتمان ؟

1- اختبار صحة الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: لا تساهم إدارة المخاطر في التخفيض من مخاطر عدم سداد القروض المتعثرة. ⟵ **تم رفض الفرضية العدمية قبول الفرضية البديلة** . اي تساهم ادارة المخاطر في تخفيض المخاطر في البنوك.

بالنسبة للفرضية الثانية القائلة بأنه: يمكن للتحليل باستخدام النسب المالية أن تساهم في التحكم في المخاطر تفاديا للوقوع في مخاطر عدم إمكانية السداد. ⟵ تم اثبات صحة هذه الفرضية بناء **على ما جاء من معلومات وتحليل في الفصل الثاني**

بالنسبة للفرضية الثالثة القائلة بأنه: البنوك الجزائرية تستخدم طرق وأساليب في عملية منح القروض للتقليل من المخاطر والزيادة في الربح. ⟵ تم اثبات صحة هذه الفرضية **على ما جاء من معلومات وتحليل في الفصل الثالث**

2- نتائج البحث:

من خلال ما درسناه تم الخروج بمجموعة من النتائج حاولنا تلخيصها في ما يلي:

* الأنظمة الخبيرة هي من أكثر الوسائل الحديثة نجاعة بصفتها طريقة تستطيع الجمع بين جل الطرق وهي بحاجة إلى نظام معلوماتي كفئ لتطبيقها وتجسيدها بشكل صحيح .

* محدودية طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في التنبؤ بمخاطرة القرض وذلك بما يتخللها من نقائص و عيوب .

* إن درجة المخاطرة ملازمة لعملية الإقتراض، ومنه لا يمكن إلغاؤها أو حذفها بصفة نهائية وإنما تقليلها إلى حد أدنى .

* محدودية شبكة الاتصالات بين البنوك وخاصة فيما يتعلق بمركزية المخاطر والزبائن المتعثرين .

* عتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر تيارت بصورة واضحة على الوسائل الحديثة في قياس المخاطر الإئتمانية التي حاول من خلالها متابعة التطورات ولكن هذه الوسائل قيدت في نظام كانيفاس و الذي يعمل به في المديرية فقط ولا يعتمد في الوكالات التابعة لها بولاية تيارت .

3- **الآفاق:** نم اقتراح مجموعة من البحوث للطلبة والتى لم نتمكن من دجراست متغيراتها

* مخاطر الائتمان في منح القروض في البنوك الإسلامية.

* إدارة وتسيير مخاطر الإئتمان بإستخدام بازل 1 وبازل.2

* إدارة وتسيير مخاطر الإتمان عن طريق أسلوب التنقيط.

* مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك الأخرى في طريقة إدارة الإئتمان من المخاطر في منح القروض.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

- **أولا : الكتب**

أحمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،2009.

أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية**، دار الذاكرة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013.

إيفرام توربان، **نظم دعم الإدارة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2000.

حلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان، الطبعة الاولى، الاردن،2015.

خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن،2007.

زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

زياد رمضان ومحفوظ جودة،**الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل،2006.

سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** دار أسامة، عمان، الار دن، 2011.

سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية**، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، 2017

سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

السيد متولي عبدالقادر، **الأسواق المالية و النقدية**، دار الفكر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010.

صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2011، ص 246توفيق عبدالرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار صفاء، 2010 .

الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

عبدالمطلب عبدالحميد، عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014.

عبدالوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد، عمان، الاردن، 2007، 128.

علاء السالمي وآخرون ،**أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2004.

علي سعد محمد داود، **البنوك ومحافظ الاستثمار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2012.

غازي عبدالمجيد الرقيبات، **المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**، دار وائل، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014.

فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية** ،الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2010،.

كمال ر زيق، مداخلة بعنوان" تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" الملتقى الدولي السنوي السابع، حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن 16- 81 أفريل ، 2009.

محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.

محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية محاسبي–مالي–ائتماني**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر،2015.

محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن ،2010.

محمَد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2011.

محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر،2013.

مفتاح صالح، **المخاطر الائتمانية تحليلها– قياسه ا- إدارتها - والحد منها**، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الاردن،2007.

ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران، عمان، الاردن، 2009..

- **ثانيا: مذكرات وأطروحات**

بلبالي عبدالرحيم، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد أبو بكر،

زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014.

شادر سعاد، **مساهمة الأنظمة الخبيرة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر 2003 – 2004 .

لمين علوطي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، الجزائر 2003 – 2004 .

المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في أوت1986،

مراد رايس، **أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر ،2005– 2006.

نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة تطبيقية**، دار المستقبل، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

هديل أمين ابراهيم الشيخلي، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية**، رسلة ماجستير، قسم المحاسبة والمالية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الاردن،2012.

- **ثالثا: مجلات**

بن حليمة هوارية، **التقنيات البنكية**، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت،2021/2020.

شريط عابد. بنية صابرينة، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب**5Cs **على اتخاذ القرار الائتماني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد4، العدد2،

كافي ميمون ومولاي أمينة، **تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي**، مجلة البحوث الافتصادية المتقدمة، المجلد6، العدد1، 2021.

محمد نواف عابد، **استخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بتعثر الوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد، 1، فلسطين، 2021،

مداح عبد الباسط والآخرون، **التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد06.

موساوي سمية ، **جودة أنظمة الإستعلام المصرفي لإتخاذ القرار الائتماني** ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير و التجارة ، العدد 28، المجلد 3.

الإحصائيات

احصائيات من البنك محينة بتاريخ 2021/06/30.

بقرار من وزير المالية بتاريخ 2021/04/29.

احصائيات محينة بتاريخ 2021/06/30.

الملاحق

ملخص

البنوك هي حلقة من السلسة الاقتصادية وتعمل في ظروف مختلفة حيث تكون هناك مخاطر بنكية كثيرة ، أهمها مخاطر الائتمان التي جعلت البنوك تعطي لها أهمية بالغة، ومن هنا أجبرت البنوك للقيام ببعض الإجراءات للحد والتقليل من هذه المخاطر بالإعتماد على خبراء ومسيري البنوك ذو كفالة وخبرة ومختلف الطرق والوسائل المتوصل إليها من الدراسات القائمة على ذلك، ودراستنا هذه تمحورت على البنوك في منح القروض وكيفية تسيير المخاطر البنكية في منح الائتمان، وأيضا الأساليب والطرق المتبعة في مواجهة المخاطر وإعتمدنا على دراسة ميدانية قمنا بها في وكالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إستعمال النسب المالية في التحليل هي من أكثر الطرق المتبعة في تحليل القوائم المالية وتفسيرها حيث أن التحليل بالنسب المالية يساهم كثيرا في الحد من المخاطر البنكية بنسبة كبيرة.
- إستخدام الطرق الحديثة المعتمدة على التكنلوجيا والبرامج تساعد وتساهم بنسبة كبيرة وفعالة في تقليل المخاطر.

الكلمات المفتاحية: البنوك ، القروض، الائتمان، تسيير الائتمان، مخاطر الائتمان، التحليل المالي، الأنظمة الخبيرة ، القرض التنقيطي .

Abstract

Banks are a circle of economic chains and operate in different conditions where there are many bank risks The most important of these is the credit risk that has made banks so important, Hence, banks have been forced to take some action to reduce and reduce these risks by relying on the experts and managers of banks with guarantees, expertise and various ways and means obtained from studies based on this. Our study focused on banks in granting loans and how banking risks are managed in granting credit, As well as the methods and methods used to confront risks, we relied on a field study that we carried out in an agency of the Bank of Agriculture and Rural Development in Tiaret.

- The use of financial ratios in the analysis is one of the most frequently used methods in the analysis and interpretation of financial statements as the analysis of financial ratios contributes significantly to the reduction of bank risks by a significant proportion.
- Using modern technology-based methods and programs helps and contributes significantly and effectively to reducing risks.

Keywords: Banks, Loans, Credit, Credit Management, Credit Risk, Financial Analysis, Expert Systems, Point Loan.